S/PV.9451
الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9451

الثلاثاء، 24 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فييرا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد حساني
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الهاشمي
	سويسرا	السيدة تيسافي
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد أونانغا ندياي
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة كولونا
	مالطة	السيد بورغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد توغندات
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بلينكن
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدولُ الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، وباكستان، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سلوفينيا، سيراليون، شيلي، العراق، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد رياض المالكي.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والسيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة أيضاً: سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسعادة السيد بول بيريسفورد – هيل، المراقب الدائم عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

وأقترح أيضاً أن يدعو المجلس سيادة المطران غابرييل كاتشيا، المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في ذلك الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): بعد إذنكم، سيدي الرئيس، سأقدّم عرضاً موجزاً ثم أطلب من زملائي تقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الميدان.

إنّ الحالة في الشرق الأوسط تتدهور كل ساعة. فالحرب في غزة تحتدم، وخطر امتدادها إلى المنطقة يتزايد. والانقسامات تزرع الانشقاق في المجتمعات، فيما تهدد التوترات بالخروج عن السيطرة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، من الأهمية بمكان أن نكون واضحين بشأن المبادئ، بدءاً بالمبدأ الأساسي المتمثل في احترام المدنيين وحمايتهم.

لقد أدنتُ إدانةً قاطعةً أعمال الإرهاب المروعة وغير المسبوقة التي ارتكبتها حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فلا شيء

يمكن أن يبرر القتل المتعمد للمدنيين وجرحهم واختطافهم، أو إطلاق الصواريخ على أهداف مدنية. ويجب معاملة جميع الرهائن معاملةً إنسانيةً وإطلاق سراحهم فوراً وبدون شروط. وأشير بكل احترام إلى وجود عددٍ من أفراد أسرهم بين ظهرانينا.

ومن الضروري أن نقرّ أيضاً أنّ الهجمات التي شنتها حماس لم تأتِ من فراغ. ف الشعب الفلسطيني يتعرض لاحتلال خانق منذ 56 عاماً. وقد رأى أرضه تلتهمها المستوطنات بشكل مستمر ويعمّها العنف، واقتصاده يُخنق، وشعبه يُشرّد، ومنازله تُهدم، وآماله في حل سياسي لمحنته تتلاشى. ولكنّ مظالم الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تبرر الهجمات المروعة من جانب حماس، وهذه الهجمات الشنيعة لا يمكن أن تبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

فحتى الحرب لها قواعد. ويجب أن نطالب جميع الأطراف باحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والتقيّد بها، واتّخاذ الحيطة المستمرة في تنفيذ العمليات العسكرية لتجنيب تعريض المدنيين للخطر، واحترام المستشفيات وحمايتها، واحترام حرمة منشآت الأمم المتحدة التي تأوي اليوم أكثر من 600 ألف فلسطيني.

ولا يزال القصف المتواصل على غزة من جانب القوات الإسرائيلية، ومستوى الضحايا المدنيين، والتدمير الشامل للأحياء في تصاعد، مما يثير قلقاً عميقاً. إنني أنعي العشرات من زملائي في الأمم المتحدة العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وعددهم، للأسف، لا يقل عن 35 شخصاً وآخذ في الازدياد – ممّن قتلوا جرّاء قصف غزة خلال الأسبوعين الماضيين. وإنني مدين لعائلاتهم بإدانتي لعمليات القتل هذه والعديد من عمليات القتل المماثلة الأخرى.

إنّ حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية في أي نزاع مسلح. وحماية المدنيين لا يمكن أن تعني أبداً استخدامهم كدروع بشرية. وحماية المدنيين لا تعني إصدار أمر لأكثر من مليون شخص بالإجلاء نحو الجنوب، حيث لا مأوى ولا طعام ولا ماء ولا دواء ولا وقود، ثم المضيّ في قصف الجنوب نفسه.

ويساورني قلق بالغ إزاء الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني التي نشهدها في غزة. واسمحوا لي أن أكون واضحاً: ما من طرف في نزاع مسلح فوق القانون الإنساني الدولي.

ولحسن الحظ، بدأ قدرٌ من الإغاثة الإنسانية يصل إلى غزة أخيراً. لكنّ هذه الإغاثة مجرّد قطرة في بحر من الاحتياجات. وعلاوةً على ذلك، ستنفد إمدادات الأمم المتحدة من الوقود في غزة في غضون أيام. وسيسبّب ذلك كارثة أخرى. فمن دون وقود، لا يمكن إيصال المساعدات، وستنقطع الكهرباء عن المستشفيات، وسيصير من المستحيل تنقية مياه الشرب أو حتى ضخها.

إنّ سكان غزة بحاجة إلى أن تصل المساعدات بصورة مستمرة، بمستوى يتناسب مع الاحتياجات الهائلة. ويجب إيصال تلك المساعدات من دون قيود. وهنا أحيي زملاءنا في الأمم المتحدة وشركاءنا في المجال الإنساني في غزة الذين يعملون في ظروف خطيرة ويخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدات للمحتاجين. إنهم مصدر إلهام. ولتخفيف المعاناة الهائلة، وتيسير وصول المساعدات بشكل آمن، وتسهيل الإفراج عن الرهائن، أكرر ندائي من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية.

وحتى في هذه اللحظة التي يحدق فيها خطر جسيم ومباشر، لا يمكننا أن نغفل عن الأساس الواقعي الوحيد للسلام والاستقرار الحقيقيين، ألا وهو حل الدولتين. فيجب أن يرى الإسرائيليون احتياجاتهم المشروعة للأمن تتحقق، كما يجب أن يرى الفلسطينيون تطلعاتهم المشروعة إلى إقامة دولة مستقلة تتحقق، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وأخيراً، يجب أن نكون واضحين بشأن مبدأ دعم الكرامة الإنسانية. فهناك سيل منهمر من المعلومات المضللة يؤجج الاستقطاب ويجرّد البشر من إنسانيتهم. ويجب أن نقف في وجه قوى معاداة السامية والتعصب الأعمى ضد المسلمين والكراهية بجميع أشكالها.

واليوم هو يوم الأمم المتحدة الموافق للذكرى السنوية الثامنة والسبعين لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ. ويجسد هذا الميثاق

التزاماتنا المشتركة للنهوض بالسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وفي يوم الأمم المتحدة هذا، في هذا الوقت الحرج، أناشد الجميع التراجع عن حافة الهاوية قبل أن يحصد العنف مزيداً من الأرواح وينتشر بشكل أكبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد وينسلاند.

السيد وينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم المستمر بالتطورات الخطيرة المتلاحقة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة وحولها.

وفي ضوء أعمال العنف المروعة التي وقعت في الأسابيع الماضية، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لآلاف الأسر – في إسرائيل وفلسطين وفي جميع أنحاء العالم – التي تعيش في حالة حداد وصدمة وألم عميق. ويشمل ذلك أسر 35 من موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في غزة.

لقد أدى الهجوم البغيض الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والعملية العسكرية الإسرائيلية المدمرة والمستمرة على غزة إلى إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين، وصدمة شديدة في صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وكما أخبرت المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9443)، وكما أعرب الأمين العام للتو، فإنّ الأحداث التي نشهدها لم يسبق لها مثيل. فهي تجازف بتوسع رقعة النزاع في المنطقة، كما يمكن أن تخلّف تأثيراً عميقاً وطويل الأجل على ديناميات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة هجوماً معقداً وواسع النطاق على إسرائيل. وشهد الهجوم غير المسبوق توغل 1500 مقاتلاً تقريباً من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني من غزة إلى حوالى 20 مجتمعاً إسرائيلياً ومنشأة عسكرية إسرائيلية في محيط غزة، براً وبحراً وجواً، في حين أُطلقت آلاف الصواريخ باتّجاه وسط إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب والقدس.

وتكشف الشهادات والأدلة الناشئة عن ذلك اليوم المأساوي عن موجة قتل مقززة كانت تهدف إلى بث الرعب في النفوس ومشاهد مروعة للأعمال الوحشية والمذابح وعمليات احتجاز الرهائن، بمن فيهم الرضع والأطفال الصغار. وإجمالا، قتلت حركة حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة أكثر من 400 1 إسرائيلي ومواطن أجنبي – وهو الهجوم الأكثر دموية في تاريخ إسرائيل. ويتضمن ذلك مقتل أكثر من 000 1 مدني، كثير منهم من النساء والأطفال، وأكثر من 360 من أفراد قوات الأمن. وأصيب أكثر من 400 5 إسرائيلي بجروح. واختطف ما لا يقل عن 220 مدنيا، من بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى الجنود، واقتيدوا إلى قطاع غزة بصفتهم رهائن. وقد قالت حركة حماس إن 22 رهينة قتلوا في الغارات الإسرائيلية، ولكن ما من معلومات تؤكد ذلك. وأرحب بإطلاق سراح أربعة رهائن وأنوه بالدور الهام الذي تضطلع به قطر في ذلك الصدد. وبالنسبة لأسر الرهائن، وبعضهم موجود معنا اليوم، فلا يمكن تصور قدر الخوف وعدم اليقين الذي اضطروا إلى تحمله. وكما أشرت أنا والأمين العام مرارا وتكرارا، يجب إعادة أحبائهم إليهم فورا وبدون قيد أو شرط.

لقد استمر القتال العنيف بين القوات الإسرائيلية والمقاتلين داخل التجمعات السكنية الإسرائيلية حتى 10 تشرين الأول/أكتوبر، عندما قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه قد استعاد السيطرة على السياج الحدودي. وقد نزح أكثر من 000 120 إسرائيلي من المنطقة. وواصلت حركة حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من قطاع غزة على إسرائيل، ووصلت صواريخها إلى الشمال حتى حيفا. وقد أطلق حتى الآن، وفقا لمصادر إسرائيلية، نحو 700 7 صاروخ.

وفي يوم الهجوم، أعلن مجلس الوزراء الأمني في إسرائيل حالة الحرب لأول مرة منذ أكثر من 50 عاما بهدف "تدمير القدرات العسكرية لحركة حماس والجهاد الإسلامي وإنهاء سيطرتهما". وفي اليوم نفسه، بدأت القوات الإسرائيلية قصفا مكثفا لما قالت إنها مواقع تابعة لحركة حماس في جميع أنحاء قطاع غزة. ولا يزال القصف الجوي الإسرائيلي

على القطاع مستمرا، وقد استهدف نحو 000 5 من تلك المواقع، وفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي فرض حصار كامل على قطاع غزة ومنع دخول جميع البضائع، بما فيها إمدادات الكهرباء والماء والغذاء والوقود والمعدات الطبية. وقد كانت الغارات الجوية مفجعة، فقد أسفرت عن سقوط عدد هائل من القتلى في صفوف الفلسطينيين، ويشكّل المدنيون نسبة كبيرة منهم. وحتى الآن، أفادت وزارة الصحة في قطاع غزة بمقتل أكثر من 000 5 فلسطيني، من بينهم 100 1 امرأة و 000 2 طفل، علاوة على الصحفيين والعاملين في المجال الطبي والمسعفين، كما أفادت بإصابة أكثر من 000 15 شخص بجروح. وتقدر السلطات أن مئات آخرين يرقدون قتلى أو جرحى تحت الأنقاض، فيما تتعثر جهود الإنقاذ وسط استمرار الغارات الجوية. هذا علاوة على نزوح أكثر من مليون فلسطيني.

وقد تسببت مستويات الدمار المادي في تحويل أحياء بأكملها إلى أنقاض ودُمرت الهياكل الأساسية الحيوية أو أصيبت بأضرار. وقد تعرضت المدارس، بما فيها تلك التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمستشفيات - التي يأوي الكثير منها الفلسطينيين المشردين - للقصف. وبلغ النزوح مستويات غير مسبوقة. ويفاقم الأثر الإنساني الهائل الدمار الناجم عن الغارات الجوية. وفي ذلك الصدد، أرحب بتيسير مصر فتح معبر رفح الحدودي في 21 تشرين الأول/أكتوبر، وأؤكد من جديد ضرورة إتاحة تدفق المساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون انقطاع إلى قطاع غزة. وأضم صوتي إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وستقدم لكم لين هاستنغز، منسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، تقريرا وافيا عن الحالة الإنسانية، نيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث.

ولا تزال احتمالات حدوث مزيد من التدهور في الحالة في الضفة الغربية المحتلة أو امتداد النزاع إلى المنطقة كبيرة. فقد ازداد العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي وصل بالفعل إلى مستويات مثيرة للقلق، منذ اندلاع الحرب. وفرضت السلطات الإسرائيلية قيودا واسعة النطاق على التنقل ونفذت عمليات اعتقال مكثفة. وسُجلت أعداد كبيرة من الاشتباكات اليومية وعمليات تبادل لإطلاق النار بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين، علاوة على أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين والهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين. ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أو المستوطنون 93 فلسطينيا، من بينهم 27 طفلا، وقُتل أحد أفراد الأمن الإسرائيليين في تبادل لإطلاق النار. وخرجت مظاهرات كبيرة تضامنا مع سكان قطاع غزة في مدن في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وأسفر بعضها عن مواجهات مع قوات الأمن الفلسطينية.

وفي هذه الأثناء، نشهد يوميا، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، تبادلا متقطعا، وإن كان مكثفا، لإطلاق النار عبر الخط الأزرق، وذلك في ظل تصاعد حدة الخطاب الذي تستخدمه الجهات الفاعلة في الميدان. وأطلق حزب الله وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين صواريخ وقذائف موجهة مضادة للدبابات باتجاه إسرائيل، بينما رد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق نيران المدفعية وشن الغارات الجوية، مما أدى إلى وقوع خسائر في كلا الجانبين. وقُتل صحفيان في 13 و 20 تشرين الأول/أكتوبر. وقام مقاتلون فلسطينيون من لبنان بعدة محاولات تسلل، كان أكبرها في 9 تشرين الأول/أكتوبر. وتم إجلاء أكثر من 000 80 إسرائيلي من منازلهم ونزح نحو 000 20 لبناني.

وفي الجولان، رد جيش الدفاع الإسرائيلي في 10 تشرين الأول/أكتوبر بقذائف المدفعية وقذائف الهاون على ما أسماه عدد من عمليات الإطلاق من سورية باتجاه إسرائيل. وأفادت وسائل الإعلام الرسمية في سورية بوقوع غارات جوية إسرائيلية في 12 و 22 تشرين الأول/أكتوبر استهدفت المطارين الدوليين في دمشق وحلب، كما استهدفت مطار حلب مرة أخرى في 14 تشرين الأول/أكتوبر. وتواصل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك العمل مع الطرفين، وتحثهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام التزاماتهما بموجب اتفاق عام 1974 بشأن فض اشتباك القوات.

لقد كان الأمين العام واضحا جدا في الإعراب عن إدانة الأمم المتحدة للهجمات المروعة التي شنتها حركة حماس وآخرون في 7 تشرين الأول/أكتوبر، كما أعرب عن انزعاجه العميق من نطاق الغارات الجوية الإسرائيلية وحجم الخسائر في صفوف المدنيين والدمار الذي لحق بقطاع غزة. وفي الأسبوع الماضي، سعينا أنا والأمين العام إلى اغتنام أي فرصة تسنح لمعالجة الحالة على الأرض ومنع وقوع المزيد من الوفيات في صفوف المدنيين وتجنيبهم المزيد من البؤس. ومن الأهمية بمكان أن نوجه، بوصفنا مجتمعا دوليا موحد الصف، كافة جهودنا الجماعية لوضع حد لإراقة الدماء والحيلولة دون المضي في توسيع نطاق الأعمال العدائية، بما في ذلك في المنطقة. إن المخاطر تتجاوز كل الحدود. وعليه، فإنني أناشد جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تتصرف بمسؤولية. فأي خطأ في التقدير يمكن أن يكون له عواقب لا يمكن تصورها. وفي ذلك الصدد، أرحب بعقد مصر لقمة القاهرة للسلام في 21 تشرين الأول/أكتوبر وبما تبذله الدول داخل المنطقة وخارجها من جهود من أجل معالجة الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها أمامنا وتمهيد الطريق لإجراء عملية سلام حقيقية وجادة.

إن تلك الأحداث المفجعة ليست غريبة عن السياق الأوسع في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والمنطقة، حيث تتشابك الديناميات إلى حد كبير جدا. فالنزاع غير المحسوم والاحتلال المستمر يشكّلان واقع كل إسرائيلي وكل فلسطيني. ويعيش السكان الفلسطينيون منذ 15 عاما تحت حكم متشدد ونظام منغلق للغاية، فيما تشتد حدة الشقاق الفلسطيني. وعلى مدى جيل كامل، تبدد الأمل وغلب اليأس من يرون آفاق المستقبل الأكثر سلاما تبتعد أكثر فأكثر. ووحده الحل السياسي كفيل بأن يدفعنا إلى الأمام. ويجب تنفيذ الخطوات التي نتخذها لمعالجة الأزمة بطريقة تؤدي في نهاية المطاف إلى النهوض بالسلام عن طريق التفاوض وتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين، وهي الرؤية التي طال أمدها المتمثلة في وجود دولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هاستنغز.

السيدة هاستنغز (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث.

في البداية، أود أن أرحب بإطلاق سراح رهينتين يوم السبت ورهينتين أخريين أمس. ونحن ممتنون لجمهورية مصر العربية وأمير قطر على التوسط في إطلاق سراحهم، وللجنة الدولية للصليب الأحمر على تيسيرها. غير أنه يجب إطلاق سراح أكثر من 200 رهينة لا يزالون محتجزين بدون شروط أو أي تأخير آخر. ونرحب بجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تأمين إطلاق سراحهم ونطالب، في غضون ذلك، بمعاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ومع استمرار الغارات الجوية المكثفة على غزة وإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل، يتزايد الموت، والإصابة والدمار والتشريد. وعلى الجانب الإسرائيلي، فإن عدد القتلى يزيد على ثلاثة أضعاف العدد التراكمي للإسرائيليين الذين قتلوا منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تسجيل الخسائر البشرية في عام 2005. وفي غزة، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين المبلغ عنه خلال الأيام ال 17 الماضية أكثر من ضعف العدد الإجمالي للقتلى في حرب عام 2014 بأكملها التي استمرت 50 يوما. وتشكل النساء والأطفال نحو 62 في المائة من الضحايا.

وارتفع عدد النازحين داخليا إلى 1,4 مليون شخص. ويقيم حوالي 600 000 شخص في مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ظروف تزدادترديا. وبلغ متوسط عدد المشردين داخليا في كل مأوى 2,5 ضعف القدرة الاستيعابية.

وكما أبرز زملائي مرارا وتكرارا، لا يوجد مكان للجوء في غزة. عندما يتعلق الأمر بالقرارات المتعلقة بما إذا كانوا يفرون وأين

يفرون، فإن المدنيين مخطئون إن فعلوا ومخطئون إن لم يفعلوا ذلك. وتفيد التقارير بأن الأسر النازحة تعود إلى شمال غزة بسبب القصف المستمر لأن احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك السلامة، لا يمكن تلبيتها في الجنوب. وأكرر التأكيد على أنه يجب حماية المدنيين وتوفير الضروريات التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة - سواء انتقلوا أو بقوا.

ولإعطاء أعضاء المجلس فكرة عن حجم الدمار، وفقا لوزارة الإسكان في غزة، فإن ما لا يقل عن 42 في المائة من جميع الوحدات السكنية في القطاع إما دمرت أو تضررت بالفعل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن حجم الدمار يشكك في قدرة الناس على العودة إلى ديارهم.

وفي الوقت نفسه، لا تزال غزة تعاني من انقطاع تام للكهرباء. والمستشفيات على شفا الانهيار بسبب نقص الكهرباء والأدوية والمعدات، والموظفين المتخصصين والأضرار والدمار. ويعالج المرضى على الأرض بسبب نقص الأسرة. يجبر الأطباء على إجراء الجراحات بدون تخدير. ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بمقتل 16 عاملا صحيا في غزة وإصابة 30 آخرين بجروح أثناء تأدية عملهم.

وفي خضم الاضطرابات، وفر الاتفاق على استخدام معبر رفح من مصر لإدخال الإمدادات الإنسانية الأساسية إلى غزة بصيصا من الأمل للأشخاص الذين يعيشون في ظروف مروعة. وفي نهاية الأسبوع الماضي، دخلت غزة 34 شاحنة محملة بالإمدادات المنقذة للحياة، وعبرت 20 شاحنة أخرى معبر رفح إلى غزة أمس. ومن المقرر أن تعبر 20 شاحنة أخرى اليوم. ونرحب بذلك التطور الهام، ونتعهد بالقيام بدورنا لكفالة زيادة عمليات التسليم واستمرارها.

لكن عمليات التسليم هي قطرة في بحر مقارنة بحجم الاحتياجات الهائل. وهي لا تزيد على 4 في المائة من متوسط الحجم اليومي للسلع التي كانت تدخل غزة قبل هذه الأعمال القتالية. والاحتياجات الآن، بطبيعة الحال، أكبر بكثير. والأهم من ذلك، أن عمليات التسليم التي تمت خلال الأيام القليلة الماضية لا تشمل الوقود. وهذا أمر ضروري لتشغيل الخدمات اللازمة للناس من أجل البقاء. بدون وقود، ستتوقف عمليتنا الإنسانية. عدم وجود وقود يعني عدم عمل المستشفيات ولا تحلية المياه ولا عمل المخابز. يشرب الكثير من الناس المياه الجوفية المالحة، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالإسهال والكوليرا ومشاكل صحية أخرى. ونحث إسرائيل على إعادة إمدادات المياه والكهرباء إلى مستويات ما قبل النزاع والعمل معنا لإيجاد طريقة آمنة لإدخال الوقود إلى غزة.

وبينما نتفاوض مع حكومة إسرائيل بشأن أفضل السبل لإدخال الوقود إلى غزة، لدينا 000 400 لتر في شاحنات جاهزة للانطلاق. وهذا من شأنه أن يوفر الوقود ليومين ونصف أخرين تقريبا.

وإن كان للمدنيين في جميع أنحاء غزة أن يحصلوا على ما يكفي من الغذاء والماء والرعاية الطبية وغيرها من الإمدادات الأساسية، يجب أن نكون قادرين على زيادة عمليات تسليم جميع السلع، ويجب أن نكون قادرين على تجديد إمدادات الوقود. وسيكون من المهم أيضا فتح المعابر الإسرائيلية أمام حركة الأشخاص والبضائع.

وأود أن أعرب عن إعجابي الشديد بالشجاعة والالتزام الاستثنائي لأولئك الذين يقدمون الخدمات المنقذة للحياة والخدمات الإنسانية في غزة. ويشمل ذلك الموظفين الرائعين في الأونروا، وكثير منهم أنفسهم نازحون والذين يواصلون، على الرغم من كل ذلك، دعم الفئات الأضعف. وعلينا أيضا أن نشيد بالـ 35 زميلا في الأونروا الذين قتلوا بشكل مأساوي. وإنني أحث المجلس على مضاعفة التمويل للأونروا والوكالات الإنسانية الأخرى في الميدان بدون تأخير حتى تتمكن من مواصلة تلك الجهود التي لا غنى عنها.

اليوم، من بين كل الأيام، عندما نحتفل بيوم الأمم المتحدة، يجب علينا جميعا أن نواصل المطالبة باحترام القانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين - بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والإنساني - والأعيان المدنية - بما في ذلك المنازل والمستشفيات والأصول الإنسانية. ويجب أن تتوفر للمدنيين الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، وتحقيقا لهذه الغاية،

يجب تيسير مرور الإغاثة الإنسانية السريعة وبدون عوائق وبشكل متزايد، واستئناف وصلات الإمداد بالمياه والكهرباء. وأحث جميع البلدان ذات النفوذ على ممارسة تأثيرها وكفالة احترام قواعد الحرب.

والاتفاق على استئناف إيصال المعونة وإطلاق سراح عدد صغير من الرهائن خلال الأيام القليلة الماضية يبين أنه من خلال الدبلوماسية والمفاوضات، يمكن للإنسانية أن تسود، ويمكننا إيجاد حلول إنسانية، حتى في خضم هذا الصراع. وبتلك الروح، أكرر دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية لتخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة.

وإن أردنا منع المزيد من الانزلاق إلى هذه الكارثة الإنسانية، يجب أن يستمر الحوار لضمان وصول الإمدادات الأساسية إلى غزة على النطاق المطلوب لتجنب الإضرار بالمدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها، وإطلاق سراح الرهائن وتجنب أي تصعيد وامتداد آخر.

يتطلع العالم إلى الدول الأعضاء في المجلس للاضطلاع بدورها في قيادة الطريق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هاستينغز على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد المالكي (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن هنا اليوم لوقف القتل ووقف المذابح التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. لا بد من وقف المذابح المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عمدا وبشكل منهجي ووحشي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها غير المشروع.

ومن واجب مجلس الأمن أن يوقفها. والمجتمع الدولي ملزم بموجب القانون الدولي بوقفها. ومن واجبنا الإنساني الجماعي أن نوقفها الآن. إن استمرار إخفاق مجلس الأمن أمر لا يغتفر.

ونعرب عن تقديرنا للبرازيل على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن ورفع مستوى المشاركة فيها في ضوء خطورة الحالة التي نواجهها. ونشكر الأمين العام على إحاطته الواقعية وجهوده الدؤوبة وجهود وكالات الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية في الميدان، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعمل على مدار الساعة في ظل أشد الظروف اللاإنسانية لمساعدة شعبنا والتمسك بالحد الأدنى من الشعور بالإنسانية.

ونشاركهم الحزن على قتل موظفي الأونروا وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني بشكل وحشي، بمن فيهم الأطباء والممرضون والمسعفون، الذين استهدفهم هذا العدوان الهمجي المستمر بشكل مباشر. إنهم أبطال شجعان لنصرة الإنسانية في وقت يتسم بالحقارة الفظيعة.

أكثر من مليوني فلسطيني يخوضون مهمة البقاء على قيد الحياة كل يوم وكل ليلة. وبانتهاء الممثلين من الإدلاء ببياناتهم اليوم، سيكون 150 فلسطينيا قد قتلوا، من بينهم 60 طفلا. وفي الأسبوعين الماضيين، قتل أكثر من 700 5 فلسطيني، من بينهم أكثر من 300 2 طفل و 300 1 امرأة. وبالتناسب مع عدد سكان غزة، فإن هذا الرقم يعادل 000 145 مواطن بريطاني، أو 000 700 مواطن أمريكي. وجميع من قتلتهم إسرائيل تقريبا هم من المدنيين. وقد نزح أكثر من مليون شخص. ودمرت نحو 000 170 وحدة سكنية.

إن القانون الدولي والسلام هما وحدهما ما يستحق الدعم غير المشروط من البلدان الحاضرة هنا اليوم. وإن المزيد من الظلم والقتل لن يجعل إسرائيل أكثر أمنا. وأي كمية من الأسلحة أو أي تحالف لن يحققا لها الأمن، ولن يحققه لها سوى إرساء السلام مع فلسطين وشعبها. ومصير الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يظل هو مواجهة نزع الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق والموت. إن حريتنا تعتمد على السلام والأمن المشتركين.

لقد تكلم أعضاء المجلس جميعا عن معالجة المظالم المشروعة للشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة ومساعدته على إعمال حقه في تقرير المصير ودعم تطبيقه. وبالنسبة للذين يشاركون بنشاط في منع وقوع كارثة إنسانية أكبر واتساع نطاقها الإقليمي، يجب أن يكون

واضحا أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالإنهاء الفوري للحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. أوقفوا إراقة الدماء.

وما من مساعدات إنسانية أيا كان حجمها يمكن أن تعالج الحالة إذا فرض المزيد من الموت والدمار والخراب على شعبنا في غزة. وما من سبيل لاحتواء التوترات في منطقتنا إن لم يتغير ذلك الواقع. وهناك العديد من الجبهات المفتوحة للحرب، وليست هناك أي جبهة من أجل السلام.

لقد تحدث معي بعض زملائي عما تعانيه العائلات الثكلى من ألم وغضب. وكل عائلة في غزة هي عائلة ثكلى. وما من عائلة مستثناة من ذلك. لا أحد في مأمن. فأين التضامن معهم؟ أين التعاطف معهم؟ أين الغضب بشأن القتلى؟ وإذا كانت هذه العبارات صادقة، فلا يمكن أن تقترن بأعذار للقاتل وأسباب لاستمراره في القتل. يجب أن يكون كلامنا متسقا. وعلينا جميعا، نحن الذين نؤمن بالعدالة والسلام وسيادة القانون الدولي وقيمة الحياة البشرية وقدسيتها، أن نقف جنبا إلى جنب في هذه اللحظات. ولكن هذا غير ممكن إلا إذا اعترف الجميع بقيمة الحياة الفلسطينية والحاجة إلى دعم الحقوق الفلسطينية. لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قدموا الدعم غير المشروط لسيادة القانون الدولي وهدف تحقيق السلام، وليس لمن ينتهكون القانون الدولي ويدمرون الثاني.

وسيتعين على أعضاء المجلس، عاجلا أم آجلا، الاعتراف بأن مصالح بلدانهم ومصالح هذه الحكومة الإسرائيلية ليست متسقة، بل متعارضة. وكلما أسرعوا في إدراك ذلك، زاد عدد الأرواح التي يمكن إنقاذها، وزادت فرصتنا في العودة من الهاوية. قد يكون من الصعب في هذه الظروف تخيل واقع مختلف: الجهد والطاقة التي قد يتطلبها الأمر، والخيارات الصعبة التي ينطوي عليها، والتكلفة السياسية التي يحملها، والتغييرات في السياسات التي ينطوي عليها. ولكن كما قلنا مرارا وتكرارا، فإن الأمر يستحق العناء مقارنة بالبديل الذي نعيش فيه الآن – البديل الذي يعيشه الشعب الفلسطيني منذ عقود. يمكن أن يكون هناك واقع لا يقتل فيه فلسطينيون ولا إسرائيليون ويتمتعون فيه جميعا بدرجات متساوية من تدابير الحرية والسلام والأمن. وهذا هو الواقع الذي يستحق كل جهود يبذلها المجلس وكل موارد يخصصها. استثمروا في السلام، وليس الحرب. ادعموا العدالة، وليس الانتقام. دافعوا عن الحرية، ولا تبرروا استمرار القهر والاحتلال.

إن بلايين الناس من جميع الأديان والأصول يهتمون بمصير الشعب الفلسطيني. إنهم يقيمون الأمر مقارنة بجميع البيانات والمواقف التي تدلي بها البلدان هنا. إنهم يعتبرونه الاختبار النهائي للقيم التي يعلنها المرء، والمعايير التي سنها جميعا. في غزة، يرقد تحت الأنقاض أكثر من 1 000 فلسطيني، إلى جانب كل القيم وجميع المعايير. وتحت القنابل يرضخ مليونا فلسطيني، إلى جانب كل القيم والمعايير. وإن التخلي عن الشعب الفلسطيني خيانة لتلك القيم والمعايير. ويمكن لأعضاء المجلس إما إنقاذ النظام القائم على القانون الدولي أو تركه هناك ليموت.

ونشكر جميع من اتخذوا موقفا حازما وقدموا الدعم، بدءا ببلدان منطقتنا، التي تفهم أكثر من أي بلد آخر الآثار المترتبة على استمرار الهجمات اللاإنسانية والوحشية ضد شعبنا، وكذلك البلدان في جميع أنحاء العالم – الناس في الشوارع – الأصوات الأخلاقية في العالم. رجاء استمعوا إليهم.

إن أعضاء المجلس لديهم عائلات، وقد استحضرها بعضهم عندما قتل إسرائيليون، قائلين إنهم لا يسعهم إلا أن يفكروا في أحبائهم والألم والمعاناة التي سيشعرون بها لو كتب عليهم تحمل مصير مماثل. لذلك أنا مقتنع بأن الناس لا يمكن ألا يغضبوا تجاه واقع يكون فيه كل من يحبونهم – آباؤهم وأجدادهم وإخوتهم وأطفالهم وأحفادهم وعماتهم وأعمامهم وأبناء عمومتهم وأصهارهم – معرضين جميعا لخطر الموت الوشيك، أو ما هو أسوأ من ذلك، أن يقتلوا جميعا في ضربة واحدة، في لحظة واحدة. وهذا يحدث مرارا وتكرارا. هل يمكن لأعضاء المجلس أن يشعروا بآلامهم؟ هل يمكنهم تخيل اليوم التالي لهم – أو لطفل هو الشخص الوحيد الباقي على قيد الحياة في عائلته بأكملها؟ وإذا استطاعوا، فهل يمكنهم تخيل ما نشعر به عندما يدعي أي شخص أن هذا من أجل تحقيق الأفضل؟ هل يمكنهم أن يتخيلوا أحباءهم

محاصرين ويتعرضون للقصف، محرومين من السلع الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، وأن مصيرهم يعتمد على قرار السماح بدخول الوقود والماء والغذاء أو منعه أو تأخير دخوله – مما يعني حكما بالإعدام على الكثيرين؟ يجب لم شمل العائلات في الحياة وليس في الموت.

وإذا قال أعضاء المجلس إنهم يدافعون عن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، فلا شيء يمكن أن يبرر ما تفعله إسرائيل. إنه يصل إلى استهداف المدنيين أو، في أحسن الأحوال، الهجمات اللاإنسانية وغير القانونية والعشوائية. إنه عقاب جماعي. فبمجرد حذف مبادئ الإنسانية والتمييز من قوانين الحرب، لا يبقى شيء. هذه جرائم ويجب التعامل معها على هذا الأساس.

إن ما تفعله إسرائيل يتسق مع اعتقادها بأننا دون البشر، أو "حيوانات بشرية"، على حد تعبيرهم. ولكن من المؤكد أن الحاضرين في هذه القاعة لا يتشاطرون ذلك الاعتقاد. إنهم لا يعتقدون أن حياتنا أقل قيمة أو أقل قداسة أو أن الاستغناء عنها أمر أكثر قابلية للحدوث. لذلك أطلب من الجميع أن يتخيلوا ماذا سيفعلون إذا كانت القنابل تسقط على إسرائيل وتقتل المدنيين بالآلاف، ثم يسألون أنفسهم، لماذا يختلف هذا عن ذاك بأي شكل؟ لقد قتلت إسرائيل آلاف الفلسطينيين على مر السنين، ومع ذلك لم يقترح أحد أن ذلك يخولنا البدء في قتل المدنيين الإسرائيليين، لا بموجب الحق في الدفاع عن أنفسنا، أو حماية أنفسنا، أو المقاومة.

وقد كانت الرسالة واضحة على الدوام: لا شيء يمكن أن يبرر قتل المدنيين الإسرائيليين. حسنا، لا شيء يبرر قتل المدنيين الفلسطينيين – لا شيء.

(تكلم بالعربية)

أليست مسؤولية مجلس الأمن حفظ الأمن والسلم الدوليين، وصون مقاصد وأهداف الميثاق التي تعهدت لشعوبنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، واتخاذ التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي؟ أم يتعذر على مجلسكم الاضطلاع بمسؤولياته وتنفيذ ولايته وقراراته دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير عندما يتعلق الأمر بفلسطين؟ أليس دوره التصدي للعدوان الذي يستهدف الرضع والأطفال والنساء، ووقفه فورا، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين من الجرائم المستمرة للاحتلال، وعلاج جذر المشكلة, وأسباب عدم الاستقرار وغياب الأمن والسلم والتي تتمثل بالرغبة الجامحة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي باستعمار أرض فلسطين وتشريد شعبها؟ فالأمن والسلم يمران من بوابة تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وليس بالقفز عنها وتجاهل معاناته وإنسانيته.

لقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

"إن تجاهل حقوق الإنسان يفضي إلى أعمال همجية تؤذي الضمير الإنساني".

وهنا أتوجه بالسؤال للمجتمع الدولي ممثلا بمجلسكم: ألا يؤذي ضميركم الإنساني، جرائم الاحتلال الإسرائيلي على مدار عقود من احتلاله الاستعماري، أو ما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم من إرهاب وقتل ودمار وتجويع؟ ألا يؤرقكم قتل الطفولة في فلسطين بالقصف الهمجي الذي يقتل الأبرياء ويستهدف المنازل والمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس والصحفيين والعاملين في القطاع الصحي وموظفي الأمم المتحدة؟ ألا يؤذي ضميركم الإنساني تجريد شعبنا من إنسانيته والتصريحات الممجوجة للمسؤولين الإسرائيليين التي تدعو للتطهير العرقي والإبادة الجماعية وتصف الشعب الفلسطيني تارة بأطفال الظلام وتارة بالحيوانات البشرية لإباحة قتلهم؟ ألا يؤذي الضمير الإنساني الحصار المستمر على شعبنا في غزة وعلى مدار 16 عاما، وتجويع الشعب ومنع دخول المياه والغذاء والدواء والوقود وغيرها من المواد الأساسية؟ ألا يؤذي الضمير الإنساني استهداف المدنيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس، واستهداف الأماكن المقدسة المسيحية والاسلامية؟ وكم من الضحايا الفلسطينيين والأطفال يجب أن يسقطوا حتى يستدعي الأمر من مجلسكم الموقر الدعوة لوقف هذا الجنون منفلت العقال؟

لا تخطئوا التقدير! إن الحرب المدمرة ضد المدنيين من الشعب الفلسطيني في قطاع غزة هي امتداد للعدوان الذي يشنه هذا الاحتلال على شعبنا لاستدامة استعماره واحتلاله لأرضنا. فالسلام والأمن لا يمكن أن يتحققا بإراقة دماء الأطفال، ولا بمحو غزة أو تحويلها إلى جهنم أو تقليص مساحتها، كما أعلن مرارا وتكرار من يقومون بهذا الدمار والقتل. ولا بتسليح الآلاف المستعمرين الارهابيين لمواصلة إرهابهم واعتداءاتهم على أبناء شعبنا في القدس والضفة الغربية.

أطفال فلسطين في غزة يكتبون أسماءهم على أيديهم كي لا يغدوا جثثا مجهولة الهوية، ويدفنوا في مقابر جماعية. فقد أبادت إسرائيل عشرات العائلات من سجل السكان. في عمل انتقامي ضد الأطفال والنساء والمدنيين، وهذا ما اتفق العالم على منع حدوثه، وسعت مقاصد الميثاق إلى حظره وقمعه وجاء القانون الدولي لمنعه.

إن إسرائيل تنتقم من النساء والأطفال، تنتقم من الشعب الفلسطيني ككل. تنتقم من الضحية التي ما زالت ترفض هذا الاحتلال ومشروعه الاستعماري. من الضحية التي ما زالت تطالب بحقوقها في الحرية والاستقلال والعودة، الشعب الصامد في وجه الجرائم والعدوان المستمر، والهمجي، المدعم بخطاب الكراهية، والانتقام، والذي تقوده حكومة الاحتلال، التي تريد استكمال جريمة النكبة. وكما قال شاعرنا الكبير محمود دوريش:

”نحن الضحية التي جربت كل أنواع القتل.. حتى أحدث الأسلحة. لكننا الأعجوبة التي لا تموت، ولا تستطيع أن تموت“.

لقد وقف العالم شاهدا على ما تقوم به إسرائيل من كل أنواع القتل والدمار، والاعتقال والتهجير ضد الشعب الفلسطيني, وتعايش مع جرائمها وإفلاتها من العقاب، بدلا من البحث عن حل جذري للاحتلال ووجوده على أرض دولة فلسطين. فإنهاء الاحتلال, وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني هو الطريق الأوحد للحفاظ على الاستقرار والأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

إن التصعيد الخطير في المنطقة سببه الرئيسي غياب الحقوق وتجاهلها, وعليه، فإن الحد الأدنى الملح المتوقع من مجلس الأمن اليوم هو الدعوة للوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وقف لإطلاق النار على شعبنا في قطاع غزة، والعمل العاجل على تأمين دخول المساعدات والمعونات الإنسانية في كل أنحاء قطاع غزة، ومنع التهجير القسري، وتوفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني، وتحقيق العدالة من خلال المساءلة والمحاسبة.

بالإضافة إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لمعالجة جذر المشكلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وعاصمتها القدس، استنادا لقرارات مجلسكم هذا، ومرجعيات عملية السلام والقانون الدولي, وإحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، والاستقلال الوطني، والعودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها تنفيذا لقرار الجمعية العامة 194 (د-3). إن الحرب والسلم يبدأن من فلسطين. ألا يكفي منطقتنا حروباً؟ غزة اليوم هي عاصمة العالم. ترحل كل الأنظار نحوها. لا تسقطوا في اختبارها. فيها شعب أبي، جبار تحمل ما لا يتحمله بشر. كفى عذاب وقتل وظلم. لتحيا غزة وتحيا فلسطين وتحيا الحرية لكي يحيا السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إسرائيل.

السيد كوهين (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع هنا اليوم، يحتجز الصغار، رضع وأطفال، في غزة. هذا أمر يفوق الخيال. إنه كابوس: عوفر، 10 أعوام؛ أبيجيل، 3 أعوام؛ مايا، 17 عاما؛ راز، 4 أعوام؛ أبيب، عامان؛ آرييل، 4 أعوام؛ الصغير كفير، 9 أشهر فقط؛ يوفال، 8 أعوام؛ وأوفير، 17 عاما. إنهم مجرد عدد قليل من العديد من الأطفال والرضع الذين لم يروا الشر، ولم يتسببوا في الشر، لكنهم ضحايا الشر. وهؤلاء الأطفال يشهدون رعبا لا تستطيع الكلمات وصفه. السيد الأمين العام، في أي عالم تعيشون؟ هذا بالتأكيد ليس عالمنا.

”هل أريد أن أتذكر، خلق الجحيم؟ صيحات المُغيرين وهم يستمتعون بالمطاردة. وصرخات الجرحى، وهم يستغيثون. ووجوه الأمهات المتألمات. الأطفال يختبئون وهم في حالة من الهلع؟ كلا، لا أريد أن أتذكر، لكن كيف يمكنني أن أنسى؟ [...] هل أريد أن أتذكر هذا العالم المقلوب رأسا على عقب؟“

”عائلات تختفي في واضحة النهار. مقابرجماعية يتبخر الدم منها. أمهات يبحثن عن أطفالهن دون جدوى. [...] كلا. يجب أن أتذكر وألا أدعك تنسى أبدا“.

لقد كتب ألكسندر كيميل، أحد الناجين من المحرقة، هذه القصيدة التي ينفطر لها القلب في عام 1942. وبعد خمس سنوات، صوتت الجمعية العامة مؤيدة لإنشاء الدولة اليهودية – ولادة دولة إسرائيل (القرار 181 (د–2)). وقبل خمسة وسبعين عاما، صدر بيان واضح: لن يتكرر ذلك أبدا. لن يتكرر ذلك أبدا.

سيبقى يوم السبت، 7 تشرين الأول/أكتوبر، في سجلات باعتباره مذبحة وحشية، لا أقل ولا أكثر. ويوم السبت، 7 تشرين الأول/أكتوبر جرس إنذار للعالم الحر بأسره. إنه جرس إنذار ضد التطرف والإرهاب. ففي ذلك اليوم، تسلل أكثر من 500 1 إرهابي من حماس والجهاد الإسلامي إلى إسرائيل من الجنوب بشراسة تفوق شراسة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وقتلوا أكثر من 400 1 رضيع وطفل وامرأة ورجل، وجرحوا أكثر من 000. 4 وكانوا ينتقلون من منزل إلى منزل، يذبحون عائلات بأكملها والأشخاص النيام، وفي الشوارع وفي طريقهم إلى الكنيس، ويغتصبون النساء، ويحرقونهن أحياء ويرقصون ويهتفون على أجساد الناس. ولم يكن أعضاء المجلس هناك، ولم يروا الرعب أو يشمون رائحته.

فلنتوقف لحظة، ونفكر في العديد من الأبرياء الذين استيقظوا صباح يوم السبت. ولم يُدفن الكثير منهم. ولنتلو الصلاة اليهودية من أجل الموتى، الكاديش:

(تكلم بلغة غير اللغات الرسمية لمجلس الأمن، دون توفير ترجمة شفوية)

(تكلم بالإنكليزية)

هذه المذبحة ستُسجل في التاريخ على أنها أكثر وحشية من مذابح داعش. حماس هم النازيون الجدد. حماس هم النازيون الجدد. وكما اتحد العالم المتحضر لهزم النازيين، وكما اتحد العالم المتحضر لهزم داعش، يجب على العالم المتحضر أن يقف متحدا مع إسرائيل لهزم حماس. وعلينا ألا نخطئ في نوايا حماس. وأنا واثق من أن الأمين العام يعرفها. فميثاقها يدعو بوضوح إلى تدمير دولة إسرائيل والقضاء عليها. وهذا لن يتحقق أبدا.

لقد احتُجز أكثر من 220 شخصا كرهائن. ومن بين الرهائن أطفال رأوا والديهم يقتلون، والناجون من المحرقة، وكبار السن الذين يحتاجون إلى الرعاية والدواء. وندعو إلى كفالة الوصول الفوري والمباشر إلى جميع الرهائن والإفراج عنهم دون شروط. يوجد في هذه القاعة موران ألوني، الذي احتُجز سبعة من أفراد أسرته كرهائن. واختُطفت شقيقتا موران، شارون ألوني كونيو ودانييل ألوني، مع زوج شارون، ديفيد، وتوأمهما البالغ عمرهما ثلاث سنوات، إيما ويولي. وبينما نجلس هنا، تحتجز حماس هذين التوأمين البالغين من العمر ثلاث سنوات، إلى جانب ابنة دانييل البالغ عمرها خمس سنوات، إميليا. وفي الصباح الباكر من يوم السبت، 7 تشرين الأول/أكتوبر، كتبت شارون في دردشة جماعية عائلية أن هناك إرهابيين من حماس في منزلهم وأنهم يختبئون في الغرفة الآمنة. وبعد بضع دقائق، كتبت أن الإرهابيين أضرموا النار في المنزل. وبما أنهم لم يكونوا قادرين على دخول الغرفة وذبحهم، فقد أحرقوا المنزل لإجبارهم على الخروج. وكتبت أنهم كانوا يختنقون في الغرفة الآمنة. وبعد بضع دقائق، تلقى موران رسالة خاصة من شقيقته تقول: ”إننا نواه الموت، ساعدونا“. وتلقت العائلة معلومات تفيد بأن شارون ودانييل وإيما ويولي وإميليا وديفيد وأرييل، شقيق ديفيد، محتجزون لدى إرهابيي حماس في غزة.

وهنا معنا عائلة أخرى، عائلة هيرش غولدبرغ بولين، وهو شاب يبلغ من العمر 23 عاما، وكان أحد المشاركين الجميلين والأبرياء في المهرجان الموسيقي. لقد أصيب هيرش بجروح خطيرة. وآخر رسالتين نصيتين تمكن من إرسالهما إلى والديه من هاتفه قبل اختطافه إلى غزة كانتا ”أحبكما، أنا آسف“. وهذا ما كتبه لوالديه. وهناك عائلات أخرى معنا اليوم: عائلات إيتاي تشين وكيث وأفيفا سيغيل وليات بينين وإيدان ألكسندر وعمر نيوترا. وهناك الكثير غيرهم.

ويمكن لقطر، التي تمول وتؤوي قادة حماس، أن تؤثر على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين يحتجزهم

الإرهابيون وأن تُمكن من تحقيق ذلك. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يطالبوا قطر بالقيام بذلك. وينبغي أن تُختتم هذه الجلسة برسالة واضحة: أعيدوهم إلى ديارهم. أود أن نستمع إلى هذا التسجيل.

عُرض تسجيل صوتي في القاعة.

هذا إرهابي من حماس. قال هناك، باللغة العربية لأمه ووالده إنه فخور بقتل 10 أشخاص يهود. يا له من وحش أنجبوه. وأقول للأمين العام، هذا هو العالم الذي نعيش فيه. لقد أعطينا غزة للفلسطينيين حتى آخر مليمتر. فلا خلاف على أرض غزة. ولكنهم يأخذون الأموال التي يتلقونها من العالم، وبدلا من بناء المستشفيات ومباني المكاتب والمراكز التجارية، يستخدمونها لحفر الأنفاق وبناء مصانع الصواريخ – وهذا ليس لصالح الشعب. وهذا مثال واحد. ويمكننا عرض جميع الأفلام التي يصورونها. إنهم فخورون بهذا. لم يكن هؤلاء الوضيعون يتكلمون نيابة عن الإسلام أو يمثلون القيم الإنسانية أو الكفاح من أجل الحرية. إنما كانوا يتكلمون باسم القسوة والحقد والكراهية. ويجب على الجميع أن يتساءلوا عمن نواجهه؟ ليس لإسرائيل الحق في الدفاع عن أنفسنا فحسب، بل من واجبنا أن نفعل ذلك. إنه ليس حقا. إنه واجب.

أريد أن أخاطب جميع البلدان هنا وأن أقول لها إن الغرب هو التالي. فالحرب التي فرضت علينا، ليست حرب إسرائيل فحسب. إنها حرب العالم الحر. وأسمع دعوات للتناسب. وأسمع نداءات، مثل التي سمعتها من السيدة هاستينغز، لوقف إطلاق النار. قولي لي – ما هو الرد المتناسب على قتل الأطفال واغتصاب النساء وحرقهن وقطع رؤوس الأطفال؟ كيف يمكن للمرء أن يوافق على وقف إطلاق النار مع من أقسم على قتله وتدمير وجوده؟ إن الرد المتناسب على مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر هو التدمير الكامل حتى آخر فرد في حماس. ليس من حق إسرائيل تدمير حماس فحسب، بل هو واجبنا.

بالنسبة لإسرائيل، إنها مسألة بقاء. وينبغي للعالم الحر أن يتذكر ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر وألا ينساه أبدا. واليوم، يضرب هذا الإرهاب الهمجي إسرائيل. أما غدا، فسيكون على عتبة الجميع. فهؤلاء الإرهابيون لا يفكرون في تدمير إسرائيل فحسب. إن حلمهم هو العالم. اقرأوا عن ذلك. إنهم يقولون ذلك، تماما مثل النازيين. إنهم على استعداد للتوسع. هذه الحرب فُرضت علينا. لم نختر هذه الحرب، ولكن ليس لدينا شك في أننا سنكسبها لأن هذه حرب من أجل الحياة. ويجب أن تكون هذه الحرب حرب الجميع أيضا.

وبوصف حماس وكيلا لإيران، كانت لها ثلاثة أهداف لهجومها الوحشي – قتل اليهود وخطف الرهائن وعرقلة توسيع نطاق السلام والاستقرار والتطبيع في منطقتنا. لقد أظهروا إرادة وهدفا موحدين كما لم يحدث من قبل. ويجب على إسرائيل الآن أن تتصرف بطريقة غير مسبوقة لضمان عدم تحقيق أهداف حماس أبدا. هذا هو الهدف.

اليوم هو اليوم الثامن عشر منذ بداية هذه الحرب. وطوال الأيام الـ 18 الماضية، تعرض مواطنونا لنيران القذائف والصواريخ الثقيلة من غزة – وليس من غزة وحدها. وهناك محاولة واضحة للتصعيد وإثارة حرب على حدودنا الشمالية. وفي حين أن وكيل إيران، حزب الله، يستهدف مدننا، فإن هدف حماس، نصيرته والمتعاونة معه، واضح. لكنهما لن ينجحا.

إن إسرائيل تواجه أيضا تهديدات من خارج البلدان المجاورة. ففي الأسبوع الماضي أُطلقت صواريخ كروز على إسرائيل من اليمن. وليس لدينا أي شك بشأن من يقف وراء ذلك وما هو السبب. أقول للبلدان العربية ولجيراننا إننا نتشارك نفس التهديد من إيران والمنظمة الإرهابية. أقف أمام المجلس وأقول بصوت عال وواضح – ستُكسب هذه الحرب. وأقول ذلك لكي يفهم المجتمع الدولي من يتعرض للتهديد ومن هو المعتدي.

يواجه العالم الآن خيارا جليا للوضوح الأخلاقي. يمكن للمرء أن يكون إما جزءا من العالم المتحضر أو يستسلم لقوى الشر والهمجية – همج حماس وأصدقاؤهم. لا يوجد حل وسط ولا مجال للغموض الأخلاقي. وأود أن أشكر جميع الحكومات التي صنفت حماس بالفعل منظمة إرهابية، وأدعو الحكومات الأخرى إلى أن تفعل ذلك فورا.

أود أن أشكر الولايات المتحدة والرئيس بايدن والوزير بلينكن على إظهار هذا الوضوح الأخلاقي وعلى وقوفهم مع إسرائيل قولا وفعلا في

هذه الساعة الحالكة. وأود أيضا أن أشكر العديد من القادة الآخرين من جميع أنحاء العالم الذين جاءوا للوقوف إلى جانب إسرائيل في هذا الوقت العصيب. وأود أن أذكر المجلس بأن ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقع عليه الجميع، يبدأ بهذه الكلمات:

”نحن شعوب الأمم المتحدة نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

واليوم، بعد الهجوم الإرهابي الأكثر وحشية وعُدْوَانِية في التاريخ الحديث، إذا لم تقف جميع الأمم بشكل حاسم وواضح إلى جانب الأيتام الأبرياء الذين تُركوا وحدهم في العالم، والأطفال الذين ذبحوا وهم يرقصون عند شروق الشمس، والناجين من محرقة اليهود الذين قتلوا أو اختطفوا، وإسرائيل في مهمتنا لإزالة هؤلاء الوحوش عن وجه الأرض – إذا لم تقف جميع الأمم إلى جانب القيم الأساسية للبشرية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ستكون هذه أحلك ساعات الأمم المتحدة، في ظل الأمين العام، ولن يكون لهذا المكان أي مبرر أخلاقي للوجود. وفي هذا الوقت العصيب الذي يمر به شعب إسرائيل، نقول بصوت عال – إننا أقوياء. وسوف نعيد البناء. إننا مصممون وعاقدو العزم على تحقيق حلمنا – أن نكون أمة حرة على أرضنا، أرض صهيون والقدس.

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية البرازيل.

أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، السيدة لين هاستينغز، على إحاطاتهم.

إننا نشهد مستويات غير مسبوقة من العنف في المنطقة. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أُزهقت أرواح أكثر من 000 5 شخص من كلا الجانبين، وفرَّ أكثر من مليون شخص من ديارهم في قطاع غزة. واسمحوا لي أن أقتبس من كلام الرئيس لولا دا سيلفا في مناشدته لتحكيم العقل.

”يجب على حماس أن تطلق سراح الأطفال الإسرائيليين الذين اختُطفوا من عائلاتهم. ويجب على إسرائيل أن توقف القصف حتى يتمكن الأطفال الفلسطينيون وأمهاتهم من مغادرة قطاع غزة عبر الحدود مع مصر. يجب أن يكون هناك حد أدنى من الإنسانية في جنون الحرب“.

وما يؤكده الرئيس لولا هو أننا نتعامل مع أزمة رهائن وأزمة إنسانية على حد سواء. لقد أسفرت أعمال الإرهاب التي ارتُكبت ضد المدنيين في إسرائيل عن سقوط أكثر من 000 1 ضحية واختطاف مئات الأبرياء، بمن فيهم أطفال وشيوخ. وتأكد مقتل ثلاثة مواطنين برازيليين كضحايا لهجمات حماس، ووفاتهم تحزننا بشدة. ولا يمكننا أن نتغاضى عن أعمال الإرهاب. فالعنف لن يولد إلا العنف. ولذلك، أود أن أوجه نداء من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المدنيين ونقلهم إلى مكان آمن، ولا سيما النساء والأطفال.

إن أعمال الإرهاب شنيعة وإجرامية، والقانون الدولي واضح بشأن سبل التصدي لها. وقد وضع مجلس الأمن مجموعة كبيرة من القواعد لمكافحة الإرهاب. وعندما تتجاهل جهود مكافحة الإرهاب القواعد والمبادئ الأساسية، بما في ذلك بشأن استخدام القوة، فإنها تعزز روايات الجماعات الإرهابية بدلا من مواجهتها. وبغية ضمان وضع استراتيجية فعالة للتصدي لخطر الإرهاب، يتحتم بالتالي ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. ويجب دائما معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول بطريقة تتفق مع حقوقهم وكرامتهم واحتياجاتهم. كما أن تصاعد العنف في غزة أمر غير مقبول، كما في حالة هدم الهياكل الأساسية المدنية، والذي أسفر عن تدمير 42 في المائة من المساكن المدنية. ولا يمكننا أن نتغاضى عن خسارة أكثر من 000 2 طفل فلسطيني. ويقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، التزام قانوني وأخلاقي بحماية السكان المحليين بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتثير الأحداث الأخيرة في غزة القلق بشدة، بما في ذلك ما يسمى بأمر الإجلاء، الذي يخلق مستويات غير مسبوقة من البؤس للأبرياء. وعدد الشاحنات التي تحمل المعونة الإنسانية التي عبرت حدود رفح غير كاف على الإطلاق لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين. ولا يزال الإقليم بأكمله من دون مصدر للطاقة، مما يؤثر على عمل العاملين في المجال الصحي. وتعمل المستشفيات بما يتجاوز طاقتها. وأُعيقت إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، ويلجأ الكثير من الناس إلى مصادر مياه غير موثوقة. ويجب احترام المدنيين وحمايتهم في كل مكان وفي جميع الأوقات. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والإنسانية والضرورة والحيطة، التي يجب أن توجه وترشد جميع الأعمال والعمليات العسكرية.

يجب ألا تغيب عن بالنا الأسباب الجذرية للصراع – القمع والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. ويصادف هذا العام مرور 75 عاما على بدء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن المثبط للهمم أن نرى عدم إحراز تقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويؤجج الجمود تصاعد العنف بصورة مقلقة. وحتى قبل الأزمة في غزة، شهد عام 2023 بالفعل سقوط أكبر عدد من القتلى منذ عام 2005. ولا تزال الحالة في الضفة الغربية متوترة، مع وقوع حوادث ضارة متتالية وتصاعدها إلى أعمال عنف وحدوث إصابات في صفوف المدنيين. كما أن تصاعد العنف المرتبط بالمستوطنين ينذر بالخطر. ويتطلب تحقيق السلام التقيد الصارم بالقانون الدولي، فضلا عن بذل جهود لتحقيق حل الدولتين. وكما ذكر المجلس بوضوح، فإن استمرار احتلال الضفة الغربية غير قانوني ويقوض آفاق السلام. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والتفرقة في المعاملة بين المستوطنين والسكان المحليين غير مقبولة. والتوسع الحالي والمتوقع للمستوطنات يمحو تقريبا قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء ويولد العنف والكراهية.

كما نشدد على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس ونعترف بأهمية الوصاية الهاشمية. وتحث البرازيل جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الاستفزازات، بما في ذلك استخدام الخطاب المتطرف.

إن المصالحة الفلسطينية الداخلية أمر محوري. ونعرب عن تقديرنا للاجتماعات التي عُقدت في مصر والتي ركزت على استكشاف جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية ونشجع على مواصلة المشاركة الدبلوماسية في عمليات السلام الإقليمية. وتشيد البرازيل أيضا بالعمل الإنساني القيم الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل واحدة من أضعف مجموعات اللاجئين في العالم، ألا وهم الفلسطينيون. ونحزن على عمال الأونروا الشجعان الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم منذ بدء الأعمال العدائية الحالية. ويتجلى التزامنا تجاه الأونروا في استعدادنا لتولي منصب نائب الرئيس ورئاسة اللجنة الاستشارية للوكالة اعتبارا من تموز/يوليو 2024 وتموز/يوليو 2025 على التوالي.

ظل الشرق الأوسط على نطاق أوسع منذ فترة طويلة غارقا في شبكة من النزاعات، وأدت تلك النزاعات إلى معاناة ومشاعر حزن وخسارة ومشقة لا حد لها، والأسوأ من ذلك كله، إلى نشر الشعور باليأس، كما أنها زعزعت استقرار المنطقة بشدة. ونشهد الآن خطرا حقيقيا جدا يتمثل في امتداد الأزمة في غزة إلى أجزاء أخرى من المنطقة.

وفي خضم كل هذه التحديات الهائلة، تظل الدبلوماسية والحوار أقوى عتادنا. لقد أمكن تسوية النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان سلميا من خلال المفاوضات. وبالمثل، يؤكد التقارب الأخير بين المملكة العربية السعودية وإيران إمكانية التواصل بحسن نية. كما أن إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدة دول عربية تُظهر استعداد أصحاب المصلحة للتواصل والتعاون. وهذه المساعي تبعث الأمل في السلام في المنطقة. وتضطلع جامعة الدول العربية بدور حيوي في هذا السياق من خلال العمل بلا كلل للتوسط وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية حاسمة تتمثل في الاستجابة الفورية لأزمة الرهائن والأزمة الإنسانية اللتين تتابع فصولهما. وترتهن سمعة الأمم المتحدة إلى حد كبير بنهجها إزاء هذه الأزمة المستمرة. فلم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في المنطقة منذ عام 2016 ومنعته استراتيجيات العرقلة من اتخاذ قرارات حاسمة بشأن السلام والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، فإن الحالة في الشرق الأوسط هي واحدة من أكثر المسائل تعثرا في مجلس الأمن. ويجب أن يكون المجلس على مستوى التحدي الماثل أمامه. ومن المرجح أن تحاكمنا الأجيال المقبلة، نحن أعضاء المجلس، وأن تديننا بسبب تقاعسنا وتهاوننا. ويجب أن نجد سبلا لإطلاق العنان للعمل المتعدد الأطراف. فالتركيز على الخلافات لن يقودنا باتجاه الحلول التي تمس الحاجة إليها للأزمة الإنسانية الرهيبة التي تتكشف. وينبغي لمجلس الأمن ألا يتهرب من مسؤوليته عن الدعوة إلى تحرير الأبرياء الذين اختُطفوا من أسرهم وإلى كفالة سلامتهم ورفاههم ومعاملتهم بصورة إنسانية. وهذه دعوة سياسية واسعة النطاق لفتح الممرات الإنسانية تمس الحاجة إليها. واتخاذ قرار بشأن الجوانب الإنسانية للأزمة الراهنة في متناول أعضاء المجلس شريطة أن نمتنع عن تسييس حالة معقدة بالفعل على أرض الواقع.

وستواصل البرازيل تعزيز الحوار بين الأعضاء والعمل من جانب المجلس من خلال فتح السبل الممكنة للتفاوض. وبتلك الروح، أوعز إلي الرئيس لولا دا سيلفا بحضور مؤتمر قمة السلام في القاهرة يوم السبت الماضي، برسالة لا لبس فيها: أن أضم صوت البرازيل إلى جميع الذين يحثون على الهدوء وضبط النفس والسلام في المنطقة. وعلى الرغم من المواقف المختلفة للدول الأعضاء الممثلة هناك، أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف الرئيسية الأربعة التالية: إنهاء العنف، وتنفيذ وقف إطلاق النار، وإنشاء ممرات إنسانية، وتنفيذ حل الدولتين وتأييده تأييدا كاملا.

كفى صراعاً ومعاناة وعدم استقرار – نحن بحاجة إلى أن يرى جميع أصحاب المصلحة مصالحهم الخاصة من خلال عدسات جديدة ذات منظورات طويلة الأجل وبعيدة النظر. ونحن بحاجة إلى حلول، مهما كانت صعبة من الناحية السياسية. إن الشرق الأوسط المسالم والمزدهر هو لصالحنا جميعا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الوزارية وعلى عقد مجلس الأمن. وأشكر المنسق الخاص وينسلاند ونائبة المنسق الخاص هاستينغز على إحاطتيهما الهامتين.

نحن ممتنون لقيادة الأمين العام في هذا الوقت العصيب بشكل لا يصدق، ولا سيما في المساعدة على إيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن امتناننا وإعجابنا بفريق الأمم المتحدة بأكمله، الذي يواصل العمل في بعض أصعب الظروف التي يمكن تخيلها، على شجاعته وتفانيه المذهلين.

وأنا هنا اليوم لأن الولايات المتحدة تعتقد أن للأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص دورا حاسما في معالجة هذه الأزمة. والواقع أننا قدمنا مشروع قرار يحدد الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها معا لتحقيق تلك الغاية. ويستند مشروع القرار إلى العديد من عناصر مشروع القرار (S/2023/773) الذي قدمته البرازيل الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9442). وهو يتضمن التعليقات الموضوعية التي تلقيناها من زملائنا أعضاء المجلس في الأيام الأخيرة. كما أنه يعتمد بشكل كبير على الآراء التي سمعتها مباشرة من الشركاء في جميع أنحاء المنطقة بعد هجوم حماس المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهي آراء تشاطرها الولايات المتحدة.

أولا، نعترف جميعا بحق الدول، بل وحتميته، في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. ولهذا السبب يجب أن ندين إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي تشنه حماس على إسرائيل – قتل الأطفال بوابل

من الرصاص؛ ومطاردة الشباب وإطلاق النار عليهم بفرح؛ وقطع رؤوس الناس والشباب؛ وحرق العائلات الحية وهي في عناق أخير؛ وإعدام الآباء أمام أطفالهم؛ وإعدام الأطفال أمام والديهم؛ واحتجاز العديد من الأشخاص كرهائن في غزة. علينا أن نسأل، بل يجب أن نسأل: أين الغضب؟ أين الاشمئزاز؟ أين الرفض؟ أين الإدانة الصريحة لتلك الفظائع؟ ويجب أن نؤكد حق أي دولة في الدفاع عن نفسها ومنع تكرار هذا الرعب. وما من عضو في المجلس - ولا دولة في هذه المنظمة بأسرها - يمكن أن يتسامح مع ذبح شعبه.

وكما أكد المجلس والجمعية العامة مرارا، فإن جميع أعمال الإرهاب غير قانونية ولا يمكن تبريرها. وهي غير قانونية ولا يمكن تبريرها سواء استهدفت أشخاصا في نيروبي أو بالي، أو في الأقصر، أو في اسطنبول أو مومباي، أو في نيويورك أو كيبوتز بئيري. وهي غير قانونية ولا يمكن تبريرها، سواء نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو بوكو حرام أو حركة الشباب أو عسكر طيبة أو حماس. وهي غير قانونية ولا يمكن تبريرها، سواء استهدف الضحايا بسبب عقيدتهم أو عرقهم أو جنسيتهم أو لأي سبب آخر، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية إدانة الدول الأعضاء التي تسلح وتمول وتدرب حماس أو أي جماعة إرهابية أخرى ترتكب هذه الأعمال المروعة.

وينبغي ألا ننسى أن من بين أكثر من 400 1 شخص قتلتهم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر مواطنون من أكثر من 30 دولة عضوا في الأمم المتحدة، بما في ذلك العديد من أعضاء المجلس حول هذه الطاولة. وكان من بين الضحايا ما لا يقل عن 33 مواطنا أمريكيا. ولكل واحد منا مصلحة في إلحاق الهزيمة بالإرهاب، وكل واحد منا يتحمل مسؤولية عن ذلك.

ثانيا، نتفق جميعا على الحاجة الحيوية إلى حماية المدنيين. وكما أوضح الرئيس بايدن منذ بداية هذه الأزمة، في حين أن لإسرائيل الحق، بل وعليها الالتزام، بالدفاع عن نفسها، فإن الطريقة التي تفعل بها ذلك مهمة. ونحن نعلم أن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني، وأن المدنيين الفلسطينيين ليسوا مسؤولين عن المذبحة التي ارتكبتها حماس.

ويجب حماية المدنيين الفلسطينيين. وهذا يعني أن حماس يجب أن تتوقف عن استخدامها كدروع بشرية. ومن الصعب أن نفكر في عمل ينطوي على قدر أكبر من الاستخفاف. وهذا يعني أن على إسرائيل اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب المس بالمدنيين. وهذا يعني أن الغذاء والماء والدواء وغيرها من المساعدات الإنسانية الأساسية يجب أن تكون قادرة على التدفق إلى غزة وإلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. وهذا يعني أن المدنيين يجب أن يكونوا قادرين على الابتعاد عن طريق الأذى. وهذا يعني أنه يجب النظر في فترات هدنة إنسانية لتلك الأغراض.

وقد عملت الولايات المتحدة بلا كلل لتحقيق تلك المبادئ. ونواصل التنسيق الوثيق مع مصر وإسرائيل والشركاء في جميع أنحاء المنطقة، وكذلك مع الأمم المتحدة، لبناء آليات تمكن من تدفق المساعدات الإنسانية على نحو مستدام إلى المدنيين في غزة دون أن تفيد حماس أو أي جماعة إرهابية أخرى. وقد عين الرئيس بايدن أحد كبار دبلوماسيينا، السفير ديفيد ساترفيلد، لقيادة جهودنا الإنسانية، وهو ما يقوم به حاليا في الميدان. وقد التزمت الولايات المتحدة بتقديم 100 مليون دولار إضافية من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، ليصل إجمالي المساعدات التي قدمناها للشعب الفلسطيني على مدى العامين ونصف العام الماضيين إلى أكثر من 1,6 بليون دولار. وهذا يجعل الولايات المتحدة أكبر بلد مانح منفرد، إلى حد بعيد، للشعب الفلسطيني. وندعو جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي لديها قدرة أكبر على العطاء، إلى الانضمام إلينا في تلبية نداء الأمم المتحدة من أجل الحالة الإنسانية في غزة.

وفي صميم جهودنا لإنقاذ أرواح الأبرياء في هذا النزاع - وفي هذا الصدد في كل النزاع - إيماننا الأساسي بأن حياة كل مدني لها نفس القدر من القيمة. ولا يوجد تسلسل هرمي عندما يتعلق الأمر بحماية أرواح المدنيين. فالمدني هو مدني، بغض النظر عن جنسيته أو عرقه أو عمره أو جنسه أو عقيدته. ولهذا السبب تنعي أمريكا فقدان كل الأرواح البريئة في هذه الأزمة، بما في ذلك الأبرياء من الرجال

والنساء والأطفال والشيوخ الإسرائيليين والفلسطينيين – المسلمين واليهود والمسيحيين والأشخاص من جميع الجنسيات والأديان، بمن فيهم ما لا يقل عن 35 من موظفي الأمم المتحدة. ولهذا السبب يتحتم علينا أن نعمل على حماية جميع المدنيين في هذا النزاع ومنع وقوع المزيد من الوفيات بالإضافة إلى العديد من الوفيات التي وقعت بالفعل.

إن القيمة التي نوليها للحياة المدنية هي القوة الدافعة وراء جهودنا لضمان إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة. ومثل الآخرين، أتيحت لي الفرصة للقاء عائلات المفقودين والمشتبه في أنهم في أيدي حماس في رحلتي الأخيرة. والعديد منهم، كما يعلم الحاضرون، موجودون معنا في القاعة اليوم. ولا أحد منا يستطيع أن يتخيل الكابوس الذي يعيشونه، وهو شيء لا ينبغي أن تتحمله أي أسرة. ويجب إطلاق سراح أحبائهم فورا وبدون شروط، وينبغي لكل عضو في المجلس – بل وكل عضو في هذه المنظمة – أن يصر على ذلك. ونحن ممتنون لقطر ومصر واللجنة الدولية للصليب الأحمر على المساعدة في تأمين إطلاق سراح أربعة من الرهائن الذين تحتجزهم حماس، ولكن ما لا يقل عن 200 رهينة أخرى – من العديد من دولنا، كما ذكرت – ما زالوا في قبضة حماس. ولذلك، أناشد مرة أخرى كل عضو هنا أن يستخدم صوته ونفوذه وسلطته لضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

ثالثا، نحن جميعا مصممون على منع هذا النزاع من أن ينتشر. وذلك يرد إلى المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن – صون السلم والأمن الدوليين. إن نزاعا أوسع نطاقا سيكون مدمرا، ليس فقط للفلسطينيين والإسرائيليين، بل للشعوب في جميع أنحاء المنطقة، وفي الواقع، في جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى توجيه رسالة حازمة وموحدة إلى أي دولة أو جهة فاعلة من غير الدول تفكر في فتح جبهة أخرى في هذا النزاع ضد إسرائيل أو قد تستهدف شركاء إسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة: لا تصبوا الزيت على النار.

وتقع على عاتق أعضاء المجلس – والأعضاء الدائمين على وجه الخصوص – مسؤولية خاصة عن منع انتشار النزاع. وأتطلع إلى مواصلة العمل مع نظيري من جمهورية الصين الشعبية للقيام بذلك على وجه التحديد عندما يزور واشنطن في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ولا يخفى على أحد في القاعة أو في المجلس أن إيران ظلت تدعم منذ سنوات حماس وحزب الله والحوثيين والجماعات الأخرى التي تواصل شن هجمات على إسرائيل. وظل القادة الإيرانيون يهددون بشكل روتيني بمحو إسرائيل من الخارطة. وفي الأسابيع الأخيرة، هاجم وكلاء إيران مرارا وتكرارا موظفي الولايات المتحدة في العراق وسورية، الذين تتمثل مهمتهم في منع تنظيم داعش من تجديد اهتياجه.

وأود أن أقول هذا أمام المجلس، وأود أن أقول ما ظللنا نقوله باستمرار للمسؤولين الإيرانيين من خلال قنوات أخرى: إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى نزاع مع إيران. لا نريد لهذه الحرب أن تتسع. ولكن إذا هاجمت إيران أو وكلاؤها موظفي الولايات المتحدة في أي مكان، فلا يخطئن أحد: سندافع عن شعبنا وسندافع عن أمننا بسرعة وحسم.

وإذا أراد أعضاء المجلس، مثل الولايات المتحدة، منع النزاع من الانتشار، فعليهم أن يخبروا إيران ووكلاءها، في العلن والسر، وبكل الوسائل، بعدم فتح جبهة أخرى ضد إسرائيل في هذا النزاع وعدم مهاجمة شركاء إسرائيل. ونحث الأعضاء على المضي قدما وتوضيح أنه إذا وسعت إيران أو وكلاؤها هذا النزاع وعرضوا المزيد من المدنيين للخطر، فإن الأعضاء سيحاسبونهم. ويجب على الأعضاء أن يتصرفوا كما لو أن أمن واستقرار المنطقة بأسرها وخارجها على المحك – لأنه كذلك.

رابعا وأخيرا، حتى ونحن نعالج هذه الأزمة المباشرة، نتفق جميعا على أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية لبناء حل سياسي دائم للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والطريق الوحيد إلى السلام والأمن الدائمين في المنطقة والسبيل الوحيد للخروج من دائرة العنف المروعة هو من خلال دولتين لشعبين.

وكما أكد الرئيس بايدن منذ اليوم الأول، يستحق الفلسطينيون تدابير أمن وحرية وعدالة وفرص وكرامة بذات القدر. وللفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم ووضعهم. ولا تساورنا أي أوهام بشأن مدى

صعوبة تحقيق حل الدولتين. ولكن كما قال الرئيس بايدن، لا يمكننا التخلي عن السلام. إنما علينا أن نكافح بجد في أحلك اللحظات، مثل هذه اللحظة، للحفاظ على مسار بديل ونظهر للشعوب، بجعل ذلك حقيقيا، أن تحسين حياتهم بطرق ملموسة أمر ممكن وضروري حقا.

لقد سمعنا العديد من البلدان تعرب في الأسابيع الأخيرة عن دعمها للتوصل إلى حل سياسي دائم. ورسالتنا اليوم هي: ساعدونا في بناء هذا الحل. ساعدونا على منع انتشار حرب تجعل تحقيق دولتين وسلام وأمن أوسع نطاقا في المنطقة أكثر صعوبة.

فيا أعضاء المجلس، إننا نقف عند مفترق طرق. هناك طريقان أمامنا. والفرق بينهما لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. الأول هو المسار الذي تقدمه حماس. ونحن نعرف إلى أين يقود – الموت والدمار والمعاناة والظلام. والآخر هو الطريق نحو مزيد من السلام ومزيد من الاستقرار وفرص أكبر وتطبيع واندماج أكبر. إنه طريق نحو أن يتمكن الناس في جميع أنحاء المنطقة من العيش والعمل والعبادة والتعلم جنبا إلى جنب. إنه طريق نحو تحقيق الفلسطينيين لحقهم المشروع في تقرير المصير في دولتهم. لا شيء يمكن أن يكون انتصارا أكبر لحماس من السماح لوحشيتها بأن تؤدي بنا إلى طريق الإرهاب والعدمية. ويجب علينا ألا نسمح بذلك. فحماس لا تملك أن تختار لنا. والولايات المتحدة على استعداد للعمل مع أي شخص مستعد لصياغة مستقبل أكثر سلاما وأمنا للمنطقة – مستقبل تتوق إليه شعوبها وتستحقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيدة كولونا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمين العام وممثله الشخصي والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ونائبة المنسق الخاص على إحاطاتهم للمجلس. وأرحب بالالتزام الشخصي للأمين العام، بالنظر إلى الحالة المثيرة جدا للقلق والخطيرة، بصراحة. فهو مثير للقلق من حيث الجانب الإنساني وخطير بسبب خطر حدوث انفجار في المنطقة.

فيجب على المجلس أن يتصرف الآن وأن يضطلع بمسؤولياته. إنه واجبه – إنه واجبنا. ومن واجبنا أن ندين إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي الذي ارتكبته حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية ضد إسرائيل – وهو هجوم واسع النطاق وغير إنساني ويستحق الشجب وهجوم على المدنيين، الذين قتلوا بدم بارد وعذبوا واغتصبوا. ولا يمكن لأحد أن يعترض على حقيقة أن حماس، وهي جماعة إرهابية، شنت في 7 تشرين الأول/أكتوبر هجوما على دولة عضو في الأمم المتحدة – إسرائيل.

وقد تأثرت فرنسا أيضا بالهجوم الإرهابي – فقد فقد 30 من مواطنينا أرواحهم، وتسعة آخرون مفقودون أو محتجزون كرهائن. وأكرر دعوتنا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فورا، وبدون شروط. ويفترض أن أطفالا، بمن فيهم أطفال فرنسيون، محتجزون كرهائن اليوم في غزة. ويجب ألا يقبل أحد في المجلس ذلك. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن.

وفي ضوء ذلك الهجوم، أود أن أؤكد مجددا أن فرنسا تتضامن مع إسرائيل وتدعم أمنها بقوة. فلإسرائيل الحق في الأمن. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وحماية شعبها حتى لا يحدث مثل هذا الهجوم مرة أخرى. وقد كرر رئيس الجمهورية الفرنسية ذلك اليوم في إسرائيل. لقد ذهبت إلى هناك قبل تسعة أيام ورأيت ألم ومعاناة الشعب الإسرائيلي.

فلإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، ومن واجبها أن تفعل ذلك – مع احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني – وبالتالي حماية المدنيين. ونعلم جميعا كذلك أن حماس لا تمثل الفلسطينيين على الإطلاق. فهي في قطاع غزة، حيث تحكم حماس بالإرهاب وتحتجز السكان رهائن، لا تجلب سوى معاناة وأعمال عنف من القتال وأزمة إنسانية مروعة.

وبالنظر إلى الأزمة الإنسانية، فإن واجبنا – وواجب إسرائيل – هو ضمان تزويد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال في غزة، على أساس مستمر، بالضروريات الأساسية، مثل الماء والغذاء والدواء والوقود. ولا بد من حماية أرواح المدنيين. وأي خسارة في أرواح المدنيين هي

مأساة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل آمن وسريع ومستدام ومن دون عوائق. ويجب علينا أيضا أن نكفل احترام القانون الدولي الإنساني ومبادئه، التي أود أن أذكر بها هنا: الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وأخيرا، يجب علينا أيضا أن ندعو إلى هدنة إنسانية تؤدي في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار. وقد تكلمت عن ذلك في القاهرة يوم الجمعة، في مؤتمر قمة القاهرة للسلام، الذي نظمته مصر، التي أشيد بجهودها. وقد كرر رئيس وزرائنا ذلك أمس في البرلمان الفرنسي.

ومنذ يوم السبت، تمكنت عدة قوافل إنسانية من دخول غزة عبر معبر رفح الحدودي. ويجب أن يستمر المزيد منهم في دخول غزة. وقد كان الأمين العام محقا في القول أن دخول تلك الشاحنات مسألة حياة أو موت بالنسبة لسكان قطاع غزة. ولا بد من زيادة عدد تلك القوافل. ولا بد من عمل المزيد، لأن الاحتياجات هائلة. فكل مدني مهم. وكل دقيقة مهمة.

وفرنسا ملتزمة بالتصدي لحالة الطوارئ الإنسانية. وكما فعل الاتحاد الأوروبي، زادت فرنسا من مساعداتها الإنسانية. فقد أسهمت، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بمبلغ 20 مليون يورو كمساعدات إنسانية إضافية لسكان غزة، من خلال جهود وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. وأشيد بهم وبالجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام. وتعمل فرنسا أيضاً على تسيير رحلة جوية خاصة تحمل 50 طناً من المساعدات الإنسانية الطارئة للفلسطينيين في مواكبةٍ لجهود مصر، وهو ما نشجعه. وبالتالي، سيبلغ مجمل مساعداتنا إلى الفلسطينيين نحو 110 ملايين يورو في عام 2023.

ومن واجبنا أيضا أن نحول دون اشتعال المنطقة برمّتها. وفرنسا ملتزمة بمنع انتشار هذا النزاع، وينبغي على بعض الأطراف الامتناع عن محاولة استغلال الحالة الراهنة. ونقول لها ذلك بكل وضوح، ونحذرها من مغبة أي تدخل في النزاع، قد يؤدي إلى الانزلاق في دوامة. فاشتعال المنطقة لن يعود بالفائدة على أحد، لا في المنطقة ولا خارجها.

وتذكّرنا خطورة الحالة بأنّ أحد واجباتنا هو الواجب الأساسي بتمهيد الطريق للسلام. ولذا يجب أن نتخذ الإجراء اللازم لإعادة تهيئة الظروف المفضية إلى حل سياسي دائم يمكن أن يلبي التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين في العيش في سلام – لا بتأليب طرف على آخر، وإنما جنباً إلى جنب. والظروف المؤدية إلى هذا السلام الدائم معروفة جيداً: توفير ضمانات لا غنى عنها للحفاظ على أمن إسرائيل ودولة للفلسطينيين. والحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين. وهذا ما لطالما دافعت عنه فرنسا وما ستواصل الدفاع عنه. وكنت قد ذكرت ذلك في القاهرة يوم السبت. وسيكرّره الرئيس ماكرون اليوم للإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الإقليميين.

ويجب أن نواصل دعم السلطة الفلسطينية، بل تعزيزها، بغية تجديد العملية السياسية بشكل قطعي بمشاركة جميع الأطراف المعنية. لقد أراد الرئيس الفرنسي التوجه إلى رام الله اليوم بعد اجتماعاته في تل أبيب والقدس. وقد وصل لتوه وهو في لقاء مع الرئيس عباس في هذه اللحظة بالذات. ويجب علينا جميعاً أن نحشد قوانا لإيجاد مسار سياسي يتيح المضيّ قدماً. كما يجب أن يتمكّن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته في هذا المنظور. فقد آن الأوان لأن يدين بشكل لا لبس فيه هجوم حماس الإرهابي على إسرائيل، ويدعو إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ويطالب بإيصال المساعدات إلى سكان غزة. ولهذا السبب صوتت فرنسا لصالح مشروع القرار S/2023/773 الذي قدمته البرازيل – وأشكر البرازيل على التزامها وجهودها – ولهذا السبب ستواصل فرنسا دعم أي مبادرة للمجلس تكون عادلة وقائمة على مبادئنا المشتركة. يجب على المجلس أن يتصرف الآن.

في مثل هذا اليوم، قبل 78 عاماً، دخل ميثاق الأمم المتحدة حيّز التنفيذ. ونحن هنا لخدمته ولخدمة قضية السلام. وفي هذا اليوم العصيب، تدعو فرنسا الجميع إلى تحمّل مسؤولياتهم أمام ميثاق الأمم المتحدة وأمام الناس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غابون.

السيد أونانغا ندياِيي (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الوزارية المفتوحة في وقت تستمر فيه الحالة في الشرق الأوسط في التدهور وتتطلب أقصى قدر من الاهتمام من المجتمع الدولي. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي البرازيل رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أودّ أن أرحب بمشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش في هذه المناقشة وأن أشيد بجهوده دعماً لعملية السلام في الشرق الأوسط. لقد تابعت عن كثب الإحاطتين النيّرتين اللتين قدمهما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، السيدة لين هاستينغز.

تشكّل الهجمات المروعة التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر منعطفاً هاماً في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فحصيلة المواجهات بين إسرائيل وحماس تتزايد يومياً، في ظل سقوط آلاف القتلى والجرحى وخطف الناس وارتكاب الفظائع ضد النساء والأطفال وكبار السن.

ويكرر بلدي، غابون، إدانته الشديدة لتلك الأعمال الوحشية ويحث الخاطفين على إطلاق سراح جميع الرهائن. ويشجعنا إطلاق سراح رهينتين أمريكيتين في 20 تشرين الأول/أكتوبر، تلتهما رهينتان إسرائيليتان في 23 تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكن وفقاً لمبادئ التناسب والحيطة والتمييز.

وبحصار غزة، أصبح حجم المعاناة الإنسانية لا يطاق. فقد تسببت الغارات الجوية العشوائية في مقتل الآلاف وفي دمار لا يوصف في غضون أيام قليلة ليس إلا. وتشكّل الهجمات الأخيرة على الكنيسة الأرثوذكسية في غزة والمستشفى الأهلي العربي في غزة انعكاساً مروعاً لتصعيد أعمال عنف لا يُعرف له حدود.

ويدين بلدي، غابون، العنف ضد البنى التحتية المدنية مذكّراً بضرورة احترام الوحدات الصحية وموظفيها وحمايتهم في جميع الظروف، وفقاً للقانون الإنساني الدولي. ونود أن نشيد إشادة حارة بالعاملين في المجال الإنساني الذين يضطلعون بأنشطتهم بتفانٍ في ظروف معادية في كثير من الأحيان، معرضين حياتهم للخطر.

وعلى الصعيد الإنساني أيضاً، نتابع عن كثب تسليم المساعدات إلى قطاع غزة عند معبر رفح الذي بدأ في 21 تشرين الأول/أكتوبر. فيشكّل ذلك بصيص أمل للملايين من سكان غزة المحاصرين في قبضة الأطراف المتحاربة المحكمة، من دون مياه شرب أو طعام أو غاز أو وقود أو كهرباء. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود مصر والولايات المتحدة، داعين إلى الاستمرار في فتح هذا المعبر، نظراً إلى الحالة الحرجة على أرض الواقع.

ولكنّ مجلسنا لم يتمكّن، في إطار الاضطلاع بمسؤولياته، من التغلب على انقساماته. وقد صوتت غابون مؤيدة لآخر مشروعي القرارين S/2023/772 و S/2023/773 بشأن هذا الموضوع، مدفوعة برغبة عميقة في وضع حد للانتهاكات وحماية المدنيين. ونأسف لأنّ مجلسنا لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. فالوقف الفوري للأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بدون عوائق أمران حيويان وعاجلان. ويجب أن نقوم بالمزيد لإسكات البنادق والتوصل إلى حل دائم يتناسب مع خطورة الأزمة. وتعتقد غابون أنّ الوقت قد حان لكي تحتلّ البشرية الأسبقية على حساب التحالفات السياسية والجيوسياسية.

ومن الواضح أنه لا يمكن فهم النزاع الحالي من منظور أحداث الأيام القليلة الماضية وحدها، بل لا بدّ من دراسة أسبابه الكامنة. فاستمرار سياسة التوسّع الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وحصار غزة، والاستفزازات الدينية، والهجمات الإرهابية على الأراضي الإسرائيلية، وتكرار الخطب العدائية، وتجميد عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل من العاملين بالسلطة الفلسطينية باسم السلطة الفلسطينية، كلّها عقبات رئيسية أمام بناء سلام شامل وعادل ودائم. كما يجب أن تتوقف الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القراران 1860 (2009) و 2334 (2016).

وفي ضوء ما تقدّم، تؤكّد غابون من جديد التزامها بحل الدولتين الذي يعيش بموجبه الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب، على أساس حدود معترف بها دولياً، مع القدس عاصمةً لهما.

وعلاوةً على ذلك، بغية التعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، تذكّر غابون بتمسّكها باحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وتعترف بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المملكة الأردنية بوصفها الوصي الرسمي على المقدسات الإسلامية في القدس.

فتصعيد الأعمال العدائية يضعنا في سياق حرب لا مفر من تأثيرها على المنطقة. ويجب أن نحول دون وصول الحالة إلى طريق مسدود ودون ظهور جبهات جديدة في المنطقة، لا سيما في الضفة الغربية وجنوب لبنان، وهو ما من شأنه أن يزيد من اضطراب الحالة في المنطقة. وتحيط غابون علما بقمة السلام التي عُقدت في القاهرة في 21 تشرين الأول/أكتوبر وتحث الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي لها تأثير على الطرفين أن تقدم دعما أكبر لجميع المبادرات الرامية إلى إقامة حوار وتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

في الختام، يؤكد بلدي من جديد، في هذا اليوم الحاسم بالنسبة للأمم المتحدة، اقتناعه بأن المساعي الدبلوماسية والحوار والمفاوضات، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور مركزي، هي القنوات الوحيدة التي لا غنى عنها لإيجاد حل دائم لهذا النزاع، يدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق إسرائيل المشروع في الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الأوروبية والخارجية في ألبانيا.

السيد حساني (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى ودعوتي هنا اليوم للمشاركة فيها، كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام ومقدمي الإحاطات على وصفهم الرصين للحالة على أرض الواقع.

تشكّل الأحداث المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر الهجوم الأكثر دموية في تاريخ إسرائيل. وتقف ألبانيا بثبات إلى جانب إسرائيل – كما نفعل مع جميع الدول الأخرى التي تتعرض للهجوم – دعما لحقها المشروع في الدفاع عن النفس، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وفي هذه الأوقات العصيبة والحاسمة، تحتاج إسرائيل وشعبها إلى تلقي الدعم من مجتمع الدول الحرة فيما ترد على الإرهابيين الذين ارتكبوا تلك الجرائم الفظيعة ويواصلون التشكيك في حقها في الوجود. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هناك سبيلا لكفالة أمن إسرائيل وحماية المدنيين الأبرياء. فحياة الأبرياء تكتسي نفس القدر من أهمية، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. ولذلك، يجب اتخاذ كل التدابير والاحتياطات اللازمة لعدم إلحاق الأذى بمن لا يستحقون ذلك – أولئك الذين تعرضت حياتهم للخطر على يد حركة حماس وغيرها من الإرهابيين والمتطرفين.

إن حماس وقادتها، الذين يعيشون حياة مريحة خارج قطاع غزة، هم وأنصارهم، كانوا يعون تماما ما يفعلونه عندما أطلقوا العنان للوحوش ليقتلوا ويحرقوا ويذبحوا ويختطفوا كل من تصل إليهم أيديهم. وكانوا يأملون في إثارة رد فعل هائل من جانب إسرائيل، لكونهم يدركون تماما أن المدنيين سيعلقون في خضم القتال. ويتمثل أملهم ونصرهم في جعل العالم ينقلب على إسرائيل، لكن ينبغي ألا تنطلي علينا الخدعة. فهناك طرف واحد فقط سعيد بما يحدث. إنها الدولة المعروفة برعاية الإرهاب في قطاع غزة والضفة الغربية واليمن ولبنان وسورية وفي أي مكان تستطيع الوصول إليه. إنها الدولة المعروفة بزعزعة استقرار الشرق الأوسط برمته، وهي مستمرة في سعيها ذلك.

وتدين ألبانيا أي تبرير وتمجيد لتلك الهجمات الإرهابية. ويتضح جليا أن هدف حماس ليس حماية الفلسطينيين وأن أفعالها لا تمثلهم. وعليه، فقد حان الوقت لكي يدرك جميع الفلسطينيين أن كفاحهم من أجل تقرير المصير وحلمهم بإقامة دولتهم وتطلعاتهم إلى حياة أفضل يعيشونها في أمن وكرامة لن تتحقق أبدا مع أمثال حركة حماس. ويجب أن يكونوا أول من يعارض أعمال الترويع – تلك الأعمال غير المقبولة وغير المبررة. فحركة حماس تحرمهم من حاضرهم وتسرق مستقبلهم.

إن التطورات في الشرق الأوسط دائما ما يتردد صداها في جميع أنحاء العالم. فهي تهيج المشاعر والعواطف. وفي ذلك الصدد،

نشعر بالقلق إزاء الزيادة المخيفة في مستويات معاداة السامية التي تغذيها الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي دُفع بها إلى مستويات خطيرة للغاية، لا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ومعاداة السامية لم تختف أبدا، لكن ما نشهده اليوم هو ببساطة أمر غير مقبول. وينبغي ألا نبقى غير مبالين في مواجهة الدعوات والسلوكيات الشبيهة بالأساليب النازية. وعلينا ألا ندع نسيج مجتمعاتنا يتمزق جراء المفاهيم الخاطئة وخطاب الكراهية والتمييز وتجدد السلوكيات الخسيسة التي تولدت عنها واحدة من أحلك اللحظات في تاريخ البشرية. لقد قلنا ”إن ذلك لن يتكرر أبدا“، ولكن علينا أن نلتزم بكلمتنا ونبقى يقظين ونقف ونقاتل في سبيل تحقيق ذلك ضد كل من يؤجج نيران الانقسام والتمييز.

وكما سمعنا، فإن الحالة الإنسانية في غزة مأساوية. وندين الهجوم على ”المستشفى الأهلي“ يوم الثلاثاء الماضي ونطالب بإجراء تحقيق كامل مع المسؤولين عن ذلك العمل. ونرحب بالترتيبات التي اتُخذت حتى الآن للسماح بدخول القوافل الإنسانية إلى غزة محملة بالمياه والغذاء والإمدادات الطبية. ورغم أن الأمر يتطلب الكثير لتلبية احتياجات المتضررين، يجب أن تتواصل الجهود وتكون الغَلَبة للمساعي الدبلوماسية دائما. ونشيد بالجهود التي تبذلها مصر والولايات المتحدة وإسرائيل والأمين العام في ذلك الصدد. فالمساعدات الإنسانية الموجهة للمدنيين يجب أن تتدفق دون عوائق إلى جميع المحتاجين ويجب كفالة توفير إمدادات الوقود وإعادة تشغيل الكهرباء. ويجب التأكد من تدفق المساعدات الإنسانية بشكل طبيعي ومن دون عوائق من خلال تأمين هدنات إنسانية.

ونرحب بإطلاق سراح رهائن وتجدر الإشادة هنا بكل الجهود المبذولة في ذلك الصدد. وما كان ينبغي اختطاف المدنيين قط في المقام الأول، ويجب إطلاق سراحهم جميعا من دون قيد أو شرط. أخيرا وليس آخرا، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنب امتداد النزاع، الذي من شأنه أن يزعزع استقرار الشرق الأوسط برمته. وندين هجمات حزب الله على إسرائيل وندعو تلك الجماعة إلى الامتناع عن القيام بأعمال غير مبررة والامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 (2006).

فالخطاب الاستفزازي والتهديدي والتحريضي لا يجدي نفعا. لقد حان الوقت للتصرف بنضج والتحلي بالحذر والمسؤولية.

إن إسرائيل بحاجة إلى الأمن وهي تستحقه. والفلسطينيون بحاجة إلى إقامة دولتهم وهم يستحقونها. ولا ينبغي أن تظل قضية فلسطين عملا غير منجز يسمم الحياة على الصعيد الدولي ويشكّل ذريعة زائفة للمتطرفين والإرهابيين يستخدمونها لتحقيق أهداف ومكاسب أخرى. وثمة حاجة ملحة لاستعادة الآفاق المستقبلية، لا سيما بالنسبة لقطاع غزة، بمجرد انتهاء الأعمال العدائية. وتؤكد ألبانيا مجددا دعمها لقيام دولتين لشعبين – فلسطين ديمقراطية قادرة على البقاء وإسرائيل آمنة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف كامل ويتمتع شعباهما بالمساواة في الحقوق والكرامة.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييد ألبانيا لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة، والذي يتناول جميع المسائل الأساسية ذات الصلة والتي نأمل أن يُظهر مجلس الأمن الوحدة بشأنها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إن الحالة في الشرق الأوسط هشة إلى حد خطير وغير قابلة للاستدامة منذ فترة طويلة جدا. وكثيرا ما ركزت المناقشات التي أجريت في هذه القاعة في ذلك الصدد على التصعيد العنيف والتدابير الانفرادية والظلم وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان والخطاب الخطير وخطاب الكراهية وغيرها من العلامات التحذيرية. وكان من الواضح أن الحالة المضطربة تدفع النزاع إلى حافة خطيرة. وتحققت أسوأ مخاوفنا في 7 تشرين الأول/أكتوبر عندما شنت حركة حماس هجوما إرهابيا خسيسا ومؤسفا على إسرائيل، وهو ما أدناه بلا تحفظ. وقد أسفرت الحالة حتى الآن بالفعل عن مقتل الآلاف وتضرر آلاف آخرين.

تعترف مالطة بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وبواجبها ومسؤوليتها عن حماية شعبها. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن هذه الإجراءات يجب أن تكون متوافقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وبما يتماشى مع مبدأي التمييز والتناسب.

وفي بداية الأزمة الحالية، أكدنا ضرورة اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، نرحب بالأنباء التي تفيد بإطلاق سراح أربعة رهائن ونقدر بشدة الجهود التي بذلتها جميع الجهات المعنية لتحقيق تلك الغاية. وندعو حماس إلى إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين بشكل آمن ومن دون قيد أو شرط أو مزيد من التأخير.

نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في غزة. فقد قُتل آلاف الفلسطينيين، وكثير منهم من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال. ومن المرجح أن هناك عشرات آخرين لا يزالون مدفونين تحت أنقاض الأحياء التي سويت بالأرض.

وتدين مالطة جميع الهجمات على المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الطبي والإنساني والمواقع الدينية والهياكل الأساسية المدنية. وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل في الانفجار الذي وقع في "المستشفى الأهلي المعمداني" يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر ونشدد على ضرورة محاسبة أي كان من المسؤولين عنه.

ويجب أن يحترم الجميع القانون الدولي الإنساني. ونشعر بقلق عميق إزاء قرار إسرائيل بقطع إمدادات المياه والكهرباء والغذاء والوقود عن غزة، الأمر الذي تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة على السكان المدنيين. وسوف يؤدي ذلك حتما إلى حدوث كارثة في مجال الصحة العامة، نظرا للآثار المركبة المترتبة على التشريد الجماعي، وقصور الصرف الصحي، والأمراض المنقولة بالمياه. ويجب على الأطراف التقيد بالتزاماتها بالسماح بإيصال المعونة الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق ومستدام عبر معبر رفح وإنشاء ممرات إنسانية ومناطق آمنة. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومصر في هذا الصدد. ويجب أن نشير أيضا إلى أن النزاع كان له بالفعل أثر غير متناسب على النساء والأطفال على كلا الجانبين.

فتحتجز حماس أكثر من 200 شخص، من بينهم نساء وأطفال. وتتعرض النساء والفتيات النازحات داخليا في غزة لخطر أكبر من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والنفسي. وبالنظر إلى تلك المستويات غير العادية من المعاناة، تكرر مالطة بقوة دعوتها إلى تطبيق هدنة إنسانية فورية.

وينبغي عدم الخلط بين التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وأهداف جماعة حماس الإرهابية. ومن الأهمية بمكان أن يكون التمييز واضحا للجميع بغية تجنب المزيد من الاستقطاب التحريضي واحتمال التصعيد الإقليمي. ولا يمكننا أن نغفل عن الضفة الغربية. فقد حدثت زيادة حادة في عمليات القتل والعنف والتهجير القسري للفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك من خلال عنف المستوطنين ومئات الاعتقالات. وندعو الأطراف إلى وقف التصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. إن تجنب ظهور المزيد من جبهات النزاع، لا سيما على الحدود الإسرائيلية اللبنانية وفي الضفة الغربية، أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الإقليمي. ويجب على الأطراف ذات النفوذ أن تتخذ خطوات لإجراء حوار يعزز السلام. ومن هذا المنطلق، أود أن أذكر مرة أخرى بأهمية اتخاذ تدابير كافية لقمع تمويل الإرهاب. وإن ضمان عدم حصول الجماعات الإرهابية على التمويل شرط أساسي لتعزيز السلام.

وفي الختام، تظل مالطة ملتزمة بتحقيق سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط – سلام يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، ويلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، مع اعتبار القدس عاصمة المستقبل لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وأكرر دعوتنا إلى وقف التصعيد وضمان الإفراج الآمن والفوري عن جميع الرهائن. وفي نهاية المطاف، يظل الطريق الوحيد القابل للتطبيق نحو إرساء السلام واضحا – وهو حل عادل وشامل للنزاع حيث لا يكون هناك مكان لأعمال العنف.

السيدة تيسافي (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق

الأوسط. كما أشكر الأمين العام والمنسق الخاص تور وينسلاند ونائبته، السيدة لين هاستينغز، على إحاطاتهم الهامة. ويشهد وجود العديد من وزراء الخارجية وغيرهم من الممثلين السامين للدول الأعضاء على خطورة الحالة.

أولت سويسرا، بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف، الأولوية لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. ونلتزم بحث المجلس على إيلاء الأولوية لاحترام القانون الدولي الإنساني حتى في حالات الطوارئ - بل في حالات الطوارئ على وجه التحديد. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدانت سويسرا بشدة أعمال الإرهاب، والإطلاق العشوائي للصواريخ على سكان إسرائيل، واحتجاز حماس للرهائن. ويجب معاملة جميع الرهائن المحتجزين في غزة معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم فورا وبدون قيد أو شرط. ومنذ بداية الأزمة، سلمنا أيضا بمطالبة إسرائيل المشروعة بضمان دفاعها وأمنها الوطنيين. ويراعي القانون الدولي الإنساني الاحتياجات الأمنية المشروعة والضرورة العسكرية. ونود أن نذكر الأطراف بالطابع الملزم لجميع قواعده، دون استثناء، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في سير الأعمال القتالية.

لقد كنا في المجلس، قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر بوقت طويل، نناقش عدد القتلى، الذي كان قد وصل بالفعل إلى مستويات مروعة. ونعرب اليوم عن الحزن على ضحايا الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس وموت آلاف المدنيين، بمن فيهم آلاف الأطفال، في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونقدم خالص تعازينا لأحبائهم. وقد قتل وجرح العديد من الأشخاص الأسبوع الماضي عندما تعرض المستشفى الأهلي في غزة للقصف. وانضمت سويسرا إلى الأمين العام في إدانة الحادث إدانة قاطعة ودعت إلى إجراء تحقيق لإلقاء الضوء على الحقائق.

لا بد من حماية المدنيين والأشخاص الذين لم يعودوا جزءا من الأعمال العدائية. يجب حمايتهم من أعمال الإرهاب في إسرائيل، ويجب حمايتهم في غزة والضفة الغربية، حيث تثير زيادة العنف القلق، ولا سيما من جانب المستوطنين. ونشدد أيضا على ضرورة التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي حتى يمكن تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة كارثية بعد أسبوعين من بدء الأعمال القتالية. فسكان غزة، بمن فيهم 1.5 مليون نازح، في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية. وهم الآن محاصرون تماما، محرومون من الماء والكهرباء والخدمات الأساسية. وقد أرهقت تماما قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على توفير المأوى وقدرة المستشفيات. واستجابة لتلك الحالة الطارئة، يسرني أن أعلن أن سويسرا قررت أن تصرف بسرعة أموالا إضافية للجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن يستمر دخول مستويات كافية من المعونة إلى غزة وأن يسمح بالوصول السريع والكامل والآمن ودون عوائق وتيسيره وفقا للقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري أيضا تطبيق هدنة إنسانية.

ويجب أن نمارس نفوذنا على الأطراف لمنع زيادة تصعيد النزاع وانتشاره المحتمل في جميع أنحاء المنطقة. ويتطلب ذلك أيضا الدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وهو أمر أساسي لوقف دوامة العنف. إن العمل الإنساني وإدارة الأزمات أمران حتميان، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن الأساس الوحيد الذي يمكن أن يبنى عليه السلام والاستقرار هو الحل القائم على وجود دولتين - دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، على النحو الذي يتوخاه المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للأمن في المملكة المتحدة.

السيد توغندات (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام، ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطاتهم. وأرحب بوزيري الخارجية الإسرائيلي والفلسطيني في هذه القاعة.

لقد صدمنا جميعا نحن الجالسون حول هذ الطاولة ممن يقدرون كرامة الإنسان من الأحداث التي وقعت في الأيام الـ 17 الماضية. إنها تذكير بالمسؤولية الرسمية التي تقع على عاتقنا لدعم السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. إسرائيل دولة تعيش حالة حداد. كما أنها لا تزال تتعرض للهجوم. لم تنته أعمال العنف في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال الصواريخ الإرهابية تنهمر على البلدات والبلدات المدنية في إسرائيل. ولا يزال نحو 200 من مواطني إسرائيل محتجزين كرهائن في غزة. بعضهم مواطنون بريطانيون. بعض الأسر كانت في هذه القاعة قبل لحظات قليلة. يحق لإسرائيل في الدفاع عن نفسها ومن واجبها حماية جميع من على أراضيها من الإرهاب، أيا كان دينهم.

وندرك أن الفلسطينيين يعانون أيضا. فقد قتل الآلاف في هذا النزاع. وشرد أكثر من مليون شخص. نعلم أن حماس تستغل الأطفال الفلسطينيين الأبرياء والمدنيين وغيرهم وتستخدمهم دروعا بشرية. لقد اندمجوا في المجتمعات المدنية. إن حماس تهتم بآراء مموليها في طهران أكثر مما تهتم بآراء أبناء جلدتها. نعلم أنهم يطلقون صواريخ غالبا ما لا تصيب أهدافها، مما يؤدي إلى مقتل وجرح فلسطينيين أبرياء. هم أيضا ضحايا حماس. إن حركة حماس منظمة إرهابية لا تشكل تهديدا لإسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل لكثيرين آخرين في المنطقة.

وتقف المملكة المتحدة بحزم مع إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. ونحن واضحون في أن عليها التصرف بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني واتخاذ كل خطوة ممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين. وقد وجهنا تلك الرسالة إلى إسرائيل بوصفها صديقة وحليفة، ونكرر تأكيد ذلك الموقف في المجلس.

يجب علينا التعجيل بإدخال المزيد من الدعم الإنساني إلى غزة. ويجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وبدون عوائق حتى يتمكن المدنيون من تلقي الدعم المنقذ للحياة بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من الفعالية. ونرحب بالأنباء التي تفيد بفتح معبر رفح أمام شاحنات المساعدات في الأيام الأخيرة. كانت تلك خطوة أولى مهمة وخير دليل على قوة العمل الدبلوماسي. لكن ذلك لا يكفي. وكما قال الأمين العام، يجب أن يكون وصول المساعدات الإنسانية مستداما وواسع النطاق. هناك حاجة ماسة إلى تدفق مستمر للمعونات – المياه والوقود والأدوية والغذاء. تضطلع المملكة المتحدة بدورها وقد تعهدت بتقديم 37 مليون دولار من الدعم الإضافي لمساعدة المدنيين في غزة.

علينا أن نمنع هذا النزاع من إشعال نزاع آخر خارج غزة والزج بالمنطقة الأوسع نطاقا في حرب. إن الهجمات التي يشنها إرهابيو حزب الله على الحدود الشمالية لإسرائيل، والتوترات المتصاعدة في الضفة الغربية، والقذائف والطائرات المسيرة بدون طيار التي تطلق من اليمن، كلها تنذر بانفجار محتمل. من مصلحة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وجميع دول المنطقة، ألا ينتشر هذا النزاع إلى مناطق أخرى. ولهذا كان رئيس وزراء بلدي ووزير الخارجية في المنطقة، وتواصلا بشكل وثيق مع أصدقائنا وشركائنا لتجنب التصعيد. لقد حان الوقت الآن للعمل الدبلوماسي الدؤوب الذي يقر بالحقائق الصعبة ويقدم المساعدة الآن.

أخيرا، لا يزال موقف المملكة المتحدة الثابت من عملية السلام في الشرق الأوسط واضحا: نحن نؤيد التوصل إلى تسوية تفاوضية تفضي إلى إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة. وتبين أحداث الأسبوع الماضي – بوضوح تام – ضرورة تحقيق تلك الأهداف. يجب أن ينتصر الأمل والإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة للتعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الهاشمي (الإمارات العربية المتحدة): أشكُر الأمين العام أنطونيو غوتيرش على بيانه الهام، كما أشكر كلاً من المنسق الخاص تور وينسلاند، والسيدة لين هاستينغز، على إحاطتيهما المُفصلتين ومساعيهما الهامة خلال هذه الفترة.

تشهد منطقتنا في الوقت الحالي أحد أصعب الأزمات في تاريخها الحديث، وفي ظل هذه التطورات الحرجة، أود أن أسلط الضوء على

عدد من النقاط الأساسية التي يجب أن تُشكل أبرز الأولويات في الوقت الراهن:

أولاً، يجب بذل قصارى الجهود الدبلوماسية وتسخير كافة الإمكانيات للتوصل إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، حيث إن استمرار وتصاعد وتيرة القصف الإسرائيلي على قطاع غزة يؤكد أن كل تأخير في إخماد هذه الحرب يعني وقوع المزيد من الضحايا والدمار، ويهدد بتوسع رقعة الصراع في المنطقة، خاصة مع انتشار الجماعات المسلحة والمتطرفة فيها التي لن تدخر جهداً لاستغلال هذا النزاع لتحقيق أجنداتها الظلامية.

فقد شهدنا مؤخراً تنامي التوترات في المنطقة، سواء في جنوب لبنان أو الجولان السوري المحتل، أو عبر البحر الأحمر، ولا يخفى عليكم أن انزلاق المنطقة في حرب إقليمية سيؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، حيث لن يكون أمن المنطقة على المحك فحسب، بل قد تمتد نيران الحرب لتزعزع الاستقرار حول العالم. ولهذا، يجب أن تنصب التحركات الإقليمية والدولية على خفض التصعيد واستعادة الهدوء بأسرع وقت. ونرحب في هذا الصدد، بانعقاد قمة القاهرة للسلام السبت الماضي، والتي تعالت فيها الدعوات إلى وقف إطلاق النار. كما نثمّن الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تبذلها دول المنطقة والجهات الدولية الفاعلة.

ثانياً، يجب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكلٍ آمن وعاجل ومستدام ومن دون عوائق، وعلى النحو الذي يلبي الاحتياجات الأساسية والضرورية، مع إنهاء الحصار الجائر الذي طال أمده، للحد من الأزمة الإنسانية الكارثية التي تفاقمت بفعل انقطاع الكهرباء والمياه والغذاء، إلى جانب نفاد المستلزمات الطبية وتدهور القطاع الصحي، بما يعرض حياة المرضى والأطفال الخدَّج لخطر داهم. كما يجب إدخال الوقود الذي يعد أساسياً لتشغيل المستشفيات ومرافق المياه وغيرها.

ومع تقديرنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة لدعم إيصال المساعدات عبر معبر رفح، والتي تكللت بإدخال عدة شُحنات من المساعدات الدولية إلى غزة خلال الأيام الأربعة الماضية، إلا أننا نشدد على ضرورة مواصلة العمل على إيصال المزيد من المساعدات إلى القطاع، خاصةً وأن إجمالي عدد الشاحنات التي عبرت إلى القطاع في الأيام الماضية ضئيل جداً ولا يلبي الحجم الهائل للاحتياجات على الأرض، حيث يشكل ما نسبته أربعة بالمئة فقط من عدد شاحنات المساعدات التي كانت تدخل قبل اندلاع هذه الأزمة.

ثالثاً، وكما ذكر الأمين العام، فإن للحروب قوانين تحكمها، وفي مقدمتها حماية المدنيين. لقد قُتل، حتى الآن، أكثر من خمسة آلاف فلسطيني، منهم 2000 طفل، فيما نزح أكثر من ستين بالمائة من سكان القطاع بحثا عن مأوى في مكان يخلو من أي ملاذ آمن، فضلا عن تدمير ثلاث وأربعين بالمئة من الوحدات السكنية في غزة، حسبما أوردت الأمم المتحدة.

وكما أكدنا منذ بداية هذه الأزمة، فإن إسرائيل مطالبة بعدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، ومنها المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة. كما ندين مقتل عدد كبير من الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني والطواقم الطبية، ونشدد على ضرورة حمايتهم بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وبينما نكرر أن الهجمات التي شنتها حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر هي هجمات بربرية وشنيعة، ونطالبها بالإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الرهائن، لحقن الدماء وتجنيب جميع المدنيين المزيد من الويلات، إلا أننا نؤكد في الوقت ذاته أن جرائم حماس بحق المدنيين لا يمكن أن تبرر إطلاقا سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، حيث يجب أن تحترم إسرائيل التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن تضمن حماية المدنيين.

ونكرر مجددا رفضنا القاطع لأوامر إسرائيل بإخلاء أكثر من مليون شخص من شمال غزة إلى جنوبها، ونطالب بإلغائها، ونحذر من أي محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه بشكل قسري، والذي يهدد بنكبة جديدة.

بينما نواصل العمل على وقف هذه الحرب، يجب ألا ننظر إليها بمعزل عن الوضع القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ قرابة الستة عقود، والتصعيدات الخطيرة التي شهدناها في الآونة الأخيرة. فقطاع غزة حبيس حصار فُرض عليه منذ حوالي 17 عاما، ويرزح تحت وطأة الجوع والفقر والبطالة. أما الضفة الغربية، فتشهد منذ العام الماضي، ارتفاعا حادا في عدد القتلى وهجمات المستوطنين الذين استشرى عنفهم ضد المدنيين الفلسطينيين، بالإضافة إلى الإعلان عن إنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، واستمرار عمليات هدم الممتلكات، وتهجير الآلاف، والتلويح الخطير بخطط الضم، ناهيكم عن الاعتداءات المستمرة على المدن والقرى الفلسطينية. كما شهدت القدس هذا العام تحديدا تزايد الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك من قبل المتطرفين وأعضاء في الحكومة الإسرائيلية وبحماية من القوات الأمنية الإسرائيلية.

إن خلق بيئة يسودها السلام والاستقرار يعتمد بالدرجة الأولى على وقف جميع الممارسات غير الشرعية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الأطراف واستئناف عملية مفاوضات جدية وذات مصداقية، إلى جانب الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها، واحترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في المدينة.

وختاماً، فقد أثبتت الأحداث الأخيرة الحاجة الماسة لتجاوز النهُج العقيمة في إدارة هذا النزاع. قبل أكثر من خمسين عاما حين اندلعت حرب عام 1967، تأخر هذا المجلس في اعتماد قرار لوقف الحرب والذي ساهم في انطلاق أطول احتلال عسكري مستمر إلى يومنا هذا. فهل نترك شعوب المنطقة تعيش في سلسلة من الحروب والعنف والكره المتراكم من جيلٍ إلى آخر؟

وحرصاً منا على تفادي ذلك، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة اعتماد قرارٍ يدعو إلى وقف إطلاق نار إنساني على نحو فوري ومستدام، ومن ثم العمل جديا على التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لهذا النزاع، بما يتيح لكلا الشعبين العيش في سلامٍ وأمن دائمين.

كما تواصل دولة الإمارات الدعوة إلى جعل الحوار والتعايش السلمي والتعاون مسارا لإحلال الاستقرار في المنطقة. واليوم، نطلب منكم دعم هذه الرؤية، لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة في التقدم والازدهار.

إن الإنسانية اليوم، تواجه اختبارا مفصليا. وعلينا، كقيادات مسؤولة وواعية، خاصة في هذا المجلس، أن ننجح في هذا الاختبار من خلال الدفع بخيار السلام، وإحياء حل الدولتين الذي تبرز الحاجة لتحقيقه اليوم أكثر من أي وقت مضى، وتلبية تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة، والذي يستوجب التصدي للأزمة ومعالجتها عوضا عن الاكتفاء بإدارتها. فمن غير المنطقي تكرار نفس النهج تجاه هذا النزاع وتوقع نتائج مختلفة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام، وكذلك المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند والسيدة لين هاستنغز، على إحاطتيهما الموضوعيتين بشأن الحالة في منطقة الشرق الأوسط.

ونعتقد أن من المهم أن نلاحظ أنه في هذه الأوقات الصعبة، ذهب الأمين العام إلى المنطقة لكي يضطلع شخصيا بجهود للتوصل إلى تسوية وتقديم استجابة إنسانية لما يحدث.

وللأسف، فإن مناقشة اليوم لا تجري في يوم الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في ظل خلفية اندلاع أعمال عنف غير مسبوقة في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مما تسبب في زيادة كارثية في عدد الضحايا المدنيين على الجانبين.

ووفقا لأحدث البيانات، فقد قُتل آلاف الإسرائيليين والفلسطينيين، وأُصيب نحو 000 18 شخص بجروح نتيجة للأعمال العدائية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن بين الضحايا 19 روسيا. ولن أكرر الإحصاءات، لأننا استمعنا إلى أحدث البيانات من السيد تور وينسلاند، والتي تشير إلى أن حجم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة قد تجاوز كل الحدود التي يمكن تصورها.

إن أعمال العنف والقتل التي تعرض لها المدنيون الإسرائيليون في 7 تشرين الأول/أكتوبر لا يمكن تبريرها. ونتقدم بأصدق تعازينا لأسر الضحايا. إن أخذ الرهائن أمر غير مقبول، ويجب إطلاق سراحهم. وللأسف، هذه ليست حلقة منعزلة. إن هذا العمل الرهيب والأحداث المأساوية التي تلته في المنطقة هي نتيجة لموقف واشنطن المدمر الطويل الأجل المتمثل في تخريب الحلول لأهم القضايا الأساسية التي تؤثر على هذا النزاع الذي طال أمده، ورغبتها في الاستعاضة عن المشاركة الحسنة النية في عملية السلام في الشرق الأوسط بتعزيز التدابير الاقتصادية المُسكِنة. وقد رأينا بأم أعيننا أن هذه التدابير لا تتصدى لتحديات إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وأثر ذلك أيضا على الخطوات الانفرادية المتخذة في القدس، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك تعدي المستوطنات، فضلا عن تقويض وضع الأماكن المقدسة في القدس. دعونا نلقي نظرة على ما قلناه بشأن موضوع التسوية في الشرق الأوسط. نحن نحذر، إلى جانب كثيرين آخرين، منذ عدة سنوات من أن الوضع على وشك الانفجار، ثم وقع الانفجار.

لقد أظهرت الأزمة الراهنة مرة أخرى أنه بدون تسوية عادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، على أساس حل الدولتين والقرارات الدولية المعتمدة، سيظل الاستقرار الإقليمي هدفا بعيد المنال. ويظل موقف روسيا أساسيا ومتسقا – فهناك حاجة إلى تأسيس عملية تفاوض مستدامة على أساس برنامج توافق عليه الأمم المتحدة، ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، وتتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.

ويجب على المجلس أن يأخذ ذلك في الحسبان في المستقبل، وإلا سيكون من المستحيل تجنب تكرار حالات مماثلة. ومع ذلك، فإننا جميعا نواجه الآن تحديا أكثر إلحاحا: وضع حد للعنف وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في غزة، الذين يعانون من الضربات العشوائية التي تشنها إسرائيل والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني.

ولتلك الأغراض، قدمنا في 16 تشرين الأول/أكتوبر مشروع قرار (S/2023/772) يطالب باتخاذ تدابير عاجلة بغية وضع حد للعنف، وضمان الإفراج الفوري عن الرهائن، ومنع وقوع كارثة إنسانية في غزة، ومنع النزاع من الامتداد إلى المنطقة. وشارك نحو 30 بلدا في تقديم مشروع القرار ذاك، بما في ذلك 17 دولة عربية.

ولسوء الحظ، وبسبب موقف واشنطن السلبي من مشروع القرار المقدم من روسيا ومشروع القرار الذي قدمته البرازيل لاحقا (S/2023/773)، فشل المجلس مرة أخرى في تحقيق غرضه الرئيسي على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو صون السلام والأمن الدوليين. وكانت النتيجة واضحة – استمرار التصعيد، مصحوبا بارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. وبعد أن فشل المجلس في اعتماد مشروع قرارنا (انظر S/PV.9439)، وقع هجوم على المستشفى الأهلي في غزة كانت له عواقب وخيمة.

خلال مفاوضات المجلس بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بغزة، حُدّد قاسم مشترك يمكننا البناء عليه لبلورة موقف مشترك لمجلس الأمن تمس الحاجة إليه فيما يتعلق بالأحداث في قطاع غزة. وهو يشمل مجموعة من الاحتياجات الإنسانية لطرفي النزاع، التي يتعين على الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان تنفيذها. إننا مقتنعون بأن الشرط الرئيسي هو التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. والفشل في إدراج هذا العنصر في وثيقة للمجلس سيكون خطوة في اتجاه مختلف اختلافا جوهريا، إذ يمكن تفسيره على أنه دعم من المجلس لخطط إسرائيل لشن هجوم بري على غزة.

إننا نعتبر هذا السيناريو غير مقبول، لا بالنظر إلى مواقف الدول العربية والإسلامية فحسب، ولكن أيضا غالبية بلدان الجنوب. إننا نتفهم مشاعر شعب إسرائيل، الذي يشعر بالغضب والسخط لفقد الكثير من مواطنيه. ومع ذلك، فإن تاريخ الشرق الأوسط يبين بما لا يدع مجالا للشك أن العنف لا يولد سوى العنف. ولا بد من كسر تلك الحلقة المفرغة. وأي أعمال عسكرية محتملة من جانب إسرائيل في غزة، إذا

نفذت بالطريقة التي نشهدها حاليا وتتسم بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وخسائر جماعية في صفوف المدنيين، فإنها تخاطر بإثارة نزاع أوسع نطاقا يمكن أن يشمل المنطقة بأسرها، بل وخارجها.

ونود أن نعتقد أن أيا من أعضاء مجلس الأمن يرغب في ذلك؛ ومع ذلك، فإن الخطوات التي اتخذها زملاؤنا الأمريكيون مؤخرا تترك مجالا للشك. فعلى سبيل المثال، بعد أن استخدم وفد الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار الإنساني الذي قدمته البرازيل، والذي لولاه لحظي بالتأييد اللازم، حاول تقديم مشروع قرار جديد مليء بالأحكام المسيسة وغير الملائمة والمشكوك فيها إلى حد كبير. ومن أجل تيسير الأمر على حلفاء الولايات المتحدة في مجلس الأمن ليقبلوا بما يَصْعُب عليهم قَبوله والتصويت مؤيدين للنص المقترح، قام واضعوه بتعبئته بعدد من التدابير الإنسانية التعسفية التي يمكن أن توافق عليها إسرائيل في سياق عمليتها البرية. وسعوا أيضا إلى ضمان ألا يمنع مشروع القرار القدس الغربية من القيام بهذه العملية.

إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الرسالة الرئيسية التي ينتظرها العالم بأسره الآن من مجلس الأمن هي دعوة طرفي النزاع إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. ومع ذلك، هذا هو بالضبط ما لا يحتويه مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة. ولذلك، لا نرى أي جدوى من مشروع القرار ذاك ولن نتمكن من تأييده. وإننا واثقون بأن غالبية زملائنا في مجلس الأمن سيحذون حذونا.

ولكي يتمكن مجلس الأمن من تحقيق هدفه الرئيسي، أعددنا مشروع قرار بديلا، يستند إلى صياغة إنسانية متفق عليها ويتضمن عناصر مهمة من مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة، ومشروع القرار الذي قدمته البرازيل سابقا، ومشروع القرار الذي كانت روسيا قد قدمته في وقت سابق. وبصراحة، لا نرى سببا لعدم تأييد أعضاء مجلس الأمن له، إلا إذا كان تنفيذ وقف إطلاق النار ووضع حد لأحدث دوامة عنف ليس جزءا من خطتهم على الإطلاق.

ونطلب إلى الرئاسة البرازيلية أن تطرح للتصويت مشروع القرار الذي اقترحناه فور طرح مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة للتصويت – إلا إذ فضل زملاؤنا الأمريكيون سحب مشروع قرارهم – ونود أن نفتح الباب للمشاركة في تقديمه من جانب عموم أعضاء الأمم المتحدة. إننا نعول على دعمهم، الذي من شأنه أن يمكن مجلس الأمن من توجيه الرسالة الضرورية والحيلولة دون زيادة انتشار النزاع.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على إحاطته هذا الصباح وبإعادة تأكيد تقدير إكوادور ودعمها لجهوده، التي أصبحت أكثر قيمة وضرورة من أي وقت مضى. ونود أيضا أن نشكر السيد وينسلاند والسيدة هاستينغز على إحاطتيهما.

تتيح مناقشة اليوم المفتوحة للمجلس فرصة قيمة للاستماع إلى آراء أعضاء الأمم المتحدة. ولا يمكن أن تأتي في وقت أنسب، بالنظر إلى الأحداث التي وقعت مؤخرا ونعلمها جميعا. ولهذا السبب، سأتوخى الإيجاز.

قبل ستة أيام في هذه القاعة، أعربت عن موقفي إزاء التصعيد الخطير للعنف في الشرق الأوسط ودعوت جميع الأطراف الفاعلة إلى التحلي بضبط النفس، وتجنب تفاقم التوترات، ومنع امتداد العنف إلى مناطق أخرى (انظر S/PV.9443). وبالمثل، وبينما أدنت الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس واعترفت بحق إسرائيل في الدفاع عن سكانها، فقد ذكرت بأنه في ممارسة الدفاع عن النفس، يجب احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. كما انضممت إلى النداءات الداعية إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق من أجل تزويد سكان غزة بما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة. وعلى نفس المنوال، أدنًّا وندين مرة أخرى اليوم استخدام المدنيين كدروع بشرية.

ونقدر جهود الأمين العام وجميع الذين جعلوا دخول المعونة الإنسانية ممكنا في نهاية هذا الأسبوع. ونأمل أن تصل المعونة بالكميات الضرورية وبالفرص اللازمة للتخفيف من حدة الحالة اليائسة للمدنيين في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، نرحب بإطلاق سراح بعض الرهائن ونطالب حماس مرة أخرى بالإفراج فورا وبدون أي شروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزتهم.

على الرغم من أوجه التقدم تلك، لا تزال الحالة خطيرة جدا. والطلبات المقدمة يوم الأربعاء الماضي ليست لا تزال صالحة فحسب، بل أصبحت أكثر إلحاحا كل يوم. وتثير الحالة في الضفة الغربية وعلى الحدود اللبنانية – الإسرائيلية قلقا بالغا.

يجب ألا يصبح المجلس ساحة للتنافس بل حيزا يمكن أن يُبنى فيه السلام. إن السلام في الشرق الأوسط من المسائل الرئيسية المعلقة في جدول أعمال المجلس. فبعد ما يقرب من ثمانية عقود من النزاع الذي تسبب بآلاف وآلاف الوفيات، فإن الألم والمعاناة اللذين لا حد لهما لأجيال بأكملها يقدمان أوضح دليل على أن العنف ليس هو الحل.

ويجب ألا يكون تاريخ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني تاريخا مليئاً بالفرص الضائعة بعد الآن. ولهذا السبب، أود أن أكرر ما كرره وفدي في مناسبات لا حصر لها في المجلس والجمعية العامة والمحافل الأخرى. إن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو من خلال حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أرحب بكم، سيدي، وأنتم تترأسون جلسة اليوم، وأن أشكر الأمين العام غوتيريش، والمنسق الخاص وينسلاند، والسيدة هاستينغز على إحاطاتهم.

تأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب تماما. لقد سمعنا أصواتا كثيرة تطالب بالعدالة. واستحوذت التوترات بين فلسطين وإسرائيل على اهتمام العالم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وبينما نتكلم الآن، يستمر النزاع المسلح في التصاعد. ويستمر تدهور الحالة في الميدان، وحياة أكثر من مليوني شخص بريء في غزة معلقة بخيط رفيع. والخسائر في صفوف المدنيين ترتفع مع مرور كل دقيقة. إن أنظار العالم بأسره تتجه إلى هذه القاعة. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة ومجدية بشكل جماعي من دون تأخير وتوجيه رسالة لا لبس فيها وقوية وموحدة.

أولا، إن السعي إلى وقف شامل لإطلاق النار أولوية مطلقة ويجب تحقيقه بدون تأخير. وهذا هو النداء الذي وجهه الأمين العام غوتيريش. وهذا هو النداء الذي وجهه قادة البلدان العربية في مؤتمر قمة القاهرة في 21 تشرين الأول/أكتوبر. وهذا هو النداء الذي وجهته منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والوكالات الإنسانية الأخرى العاملة في الميدان في غزة، لمساعدة السكان المحليين. وهو أيضا مطلب قوي من ملايين الناس العاديين في غزة وحول العالم.

وفي ضوء النداء الساحق من المجتمع الدولي، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم لغة واضحة لا لبس فيها للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. ولا بد من الإشارة إلى أنه مهما كان المبرر، إذا سمح للقتال في غزة بالاستمرار والتصاعد، فإن النتيجة النهائية لن تكون انتصارا عسكريا كاملا لأي من الجانبين. وبدلا من ذلك، من المرجح جدا أن تتطور الحالة إلى كارثة تجتاح المنطقة بأسرها، وتقضي تماما على احتمالات حل الدولتين وتغرق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في حلقة مفرغة دائمة من الكراهية والمواجهة. وهذا السيناريو يتعارض مع الهدف الذي سمعنا للتو الممثلين في هذه القاعة يؤيدونه، وهو منع انتشار الحالة. وينبغي للدول أن تتمسك بالوازع الأخلاقي بدلا من التشبث بالحسابات الجغرافية سياسية، ناهيك عن الكيل بمكيالين. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه من أجل السلام بدلا من اللجوء إلى لغة ملتوية وإعطاء الضوء الأخضر ضمنيا لمزيد من التصعيد والأعمال التي تعرض المزيد من المدنيين للأذى.

ثانيا، يجب أن يكون منع وقوع كارثة إنسانية أكبر أولوية عليا لجميع الجهود الجارية. غزة بدون كهرباء منذ 15 يوما متتاليا. وانقطعت إمدادات المياه والوقود، وأوشك الغذاء والدواء والضروريات الأساسية الأخرى على النفاد. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها مصر وبلدان أخرى في المنطقة، وكذلك الأمين العام غوتيريش، لفتح ممرات إنسانية. ومع ذلك، فإن الإمدادات الإنسانية التي يسمح لها حاليا بدخول غزة هي قطرة في بحر، ومن المستحيل تلبية الاحتياجات الإنسانية لغزة بشكل فعال من خلال معبر رفح وحده. ينبغي لمجلس

الأمن أن يستخدم أكثر العبارات الممكنة وضوحا في مطالبة السلطة القائمة بالاحتلال بالرفع الفوري للحصار الكامل المفروض على غزة، وإعادة إمدادات المياه والكهرباء والوقود، ووقف العقاب الجماعي للسكان هناك. ونحث إسرائيل على تهيئة الظروف المؤاتية للتشغيل العادي لمعبر رفح، ووقف الضربات الجوية على المناطق المحيطة به، وضمان قنوات آمنة ومن دون عوائق للمعونة. وقدمت الصين المساعدة الإنسانية الطارئة من خلال السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة، وستواصل تقديم المساعدة العينية على أساس احتياجات الناس في غزة.

ثالثا، يتحتم التقيد بالخط الأحمر للقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين. لقد أسفر النزاع الجديد بين فلسطين وإسرائيل عن خسائر مروعة في صفوف المدنيين. ويبدو أن قيم الحياة والضمير تتضاءل لتصل إلى حالة من العجز أمام هذه الهجمات المتكررة والعشوائية. ويجب على مجلس الأمن أن يدافع بحزم عن سيادة القانون على الصعيد الدولي، وأن يدين إدانة قاطعة جميع أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين، وأن يعارض أي أعمال تنتهك القانون الدولي. وتدعو الصين إلى بذل جهود دبلوماسية لضمان الإفراج الفوري عن الرهائن المحتجزين. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشارة إلى أن الهجمات العشوائية واستخدام القوة أمر غير مقبول. ولا ينبغي ولا يجب أن تصبح المرافق المدنية مثل المستشفيات والمدارس أهدافا في العمليات العسكرية. ويجب ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. وندعو إلى إجراء تحقيق واف في الهجوم على المستشفى الأهلي في غزة، الذي تسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. إننا نعارض التهجير القسري وإعادة توطين سكان غزة ونحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والإلغاء الفوري لأمر الإجلاء الطارئ لشمال غزة.

رابعا، يجب أن نتمسك بالإنصاف والعدالة. يكمن السبب الجذري للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في الاحتلال غير المشروع الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية، والإهمال الطويل الأمد لحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة، والافتقار إلى الحماية الفعالة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. والنهج المطلوب أساسا لمعالجة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو تنفيذ حل الدولتين وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل. وينبغي ألا تخرج المناقشات بشأن مسائل محددة عن ذلك السياق، ويجب ألا تحيد الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن عن الاتجاه الصحيح. وإذا فشل المجلس في ذلك، فلن تكون هناك عدالة في العالم، بل إن قرارات المجلس قد تؤدي إلى نتائج عكسية.

وما فتئت الصين تعمل بلا كلل لتعزيز وقف الأعمال القتالية واستعادة السلام. وقد حافظنا على اتصال وثيق مع جميع الأطراف ذات الصلة ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور مسؤول وبناء في تحقيق وقف لإطلاق النار وحماية المدنيين وتجنب وقوع كارثة إنسانية أكثر فتكا. ليس للصين مصلحة ذاتية في القضية الفلسطينية. وأي مبادرة تسهم في السلام ستحظى بدعمنا القوي، وسنواصل أي مسعى ييسر المصالحة الفلسطينية – الإسرائيلية بكل جهودنا. وسنواصل الوقوف إلى جانب الإنصاف والعدالة الدوليين والقانون الدولي والتطلعات المشروعة للعالمين العربي والإسلامي الأوسع. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي وبذل جهود دؤوبة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش، والمنسق الخاص تور وينسلاند، ونائبة المنسق الخاص هاستينغز على إحاطاتهم. تتغير الحالة تغيرا هائلا كل ساعة، ومن الأهمية بمكان أن يقدم مجلس الأمن معلومات مستكملة في الوقت المناسب.

تدين اليابان مرة أخرى الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين بأشد العبارات. ويجب إطلاق سراح الرهائن الذين يحتجزونهم فورا. ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح أبدا مع هذه الأعمال الشنيعة. ومن المهم لنا أن نضاعف جهودنا الدبلوماسية حتى تهدأ الحالة ولا تمتد إلى جميع أنحاء المنطقة. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وشعبها وفقا للقانون الدولي.

وفي نفس الوقت، يتعين على جميع الأطراف أن تتصرف على أساس القانون الدولي.

ولا يقل عن ذلك أهمية معالجة الحالة الإنسانية في غزة. ويجب علينا أيضا أن نكفل سلامة المدنيين. إننا بحاجة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني، للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المدمرة، التي تنفد فيها الاحتياجات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والغذاء والصرف الصحي. وتود اليابان أيضا أن تعيد تأكيد أهمية ضمان حماية العاملين في المجال الطبي والإنساني الذين يضطلعون حصرا بواجبات طبية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2286 (2016).

إن خطر امتداد الأمر في المنطقة وخارجها حقيقي جدا. وقد شهدنا بالفعل مناوشات بين إسرائيل وحزب الله وصواريخ وطائرات غير مأهولة يسقطها سلاح بحرية الولايات المتحدة في البحر الأحمر وقصف مطاري حلب ودمشق. فبسهولة بالغة، يمكن أن ينفجر الوضع إلى حرب إقليمية لن يستفيد منها أحد. فيجب علينا أن نعمل الآن لمنع ذلك.

وتؤيد اليابان أي أنشطة دبلوماسية يمكن أن تؤدي إلى خفض التصعيد وتحسين الحالة الإنسانية، بما في ذلك مؤتمر قمة السلام الذي عقد في القاهرة خلال عطلة نهاية الأسبوع والمفاوضات الجارية لتحرير الرهائن.

ونعرب عن احترامنا العميق للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ومصر والأمين العام والتي أدت إلى دخول شاحنات المعونة عبر معبر رفح إلى غزة. ولكن هناك حاجة إلى المزيد، وينبغي أن نشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات لمواصلة تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الشعب الفلسطيني في غزة من دون تأخير. إن العمل الموحد لمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين، مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. وصمت مجلس الأمن غير مقبول، فيجب علينا أن نمضي قدما على وجه السرعة.

وقد أظهر النزاع الحالي مرة أخرى الأهمية الحيوية لحل الدولتين. وتؤيد اليابان حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب علينا ألا نتخلى عن السلام. فالإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء يستحقون أن يعيشوا في سلام وأمن وكرامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى الإنصاف. فيتعين علينا أن نعرب عن تعاطفنا وتعازينا وتضامننا مع جميع المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن جنسياتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم الدينية، وأن نشعر بآلامهم. ويجب أن تنطبق سيادة القانون على قدم المساواة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن نكون واضحين بشأن أهدافنا، وهي حل الدولتين، من خلال الجهود الدبلوماسية.

ثالثا وأخيرا، نحن بحاجة إلى البراغماتية. فمهما كان الاقتراح مثاليا، لا يساعد، للأسف، إذا لم ينفذ. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من المقترحات التي تحدث فرقا على الأرض. ومهمة المجلس هي الاتفاق على أكثر الخطوات العملية جدوى التي يمكن أن نأملها وليس إلغاء المقترحات لمجرد أنها ليست مثالية. وغني عن القول أن البراغماتية ينبغي ألا تعرض القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني للخطر. وما نحتاج إليه الآن هو المساعدة في الحفاظ على أرواح الأبرياء، لا ممارسة الألعاب السياسية.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على ملاحظاته. كما أعرب عن امتناني للمنسق الخاص السيد تور وينسلاند ولنائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيدة لين هاستينغز، على إحاطتيهما المتعمقتين.

إن الأحداث في الميدان تدعو إلى اليقظة حقا. ونحيط علما بالتدابير التي يجري اتخاذها لضمان وقف تصعيد الأعمال العدائية والسماح ببذل جهود دبلوماسية وجهود وساطة لمعالجة الحرب الجارية،

فضلا عن الحالة الإنسانية المتردية. إننا نجتمع في يوم يحتفل به عالميا بوصفه يوم الأمم المتحدة، بعد مرور 78 عاما على تأسيس المنظمة. وهو عادة ما يكون يوما للتفكير في الحاجة إلى تعزيز الوحدة العالمية ومركزية ميثاق الأمم المتحدة. غير أن الأعمال العدائية المستمرة والأزمة الإنسانية التي تلت ذلك في قطاع غزة ألقت بظلالها على هذا اليوم الميمون.

ومن المؤسف أيضا أن مجلس الأمن لم ينجح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استجابة إنسانية شاملة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وإذ نرحب بفتح معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة للسماح لقافلة من 54 شاحنة تحتوي على مساعدات إنسانية تشتد الحاجة إليها بدخول غزة، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتلبية احتياجات أكثر من مليوني نسمة في غزة.

وفي أعقاب الهجمات التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر في جنوب إسرائيل واختطاف مواطنين إسرائيليين ورعايا بلدان أخرى، أدانت حكومة غانا أعمال حماس ودعت الجماعة إلى وقف هجماتها وإطلاق سراح الرهائن من دون شروط. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار احتجاز الرهائن، الذين أطلق سراح أربعة منهم؛ وما أبلغ عنه من مقتل 400 1 إسرائيلي و 300 4 فلسطيني، معظمهم من المدنيين والأطفال والمسنين، وتدمير نحو 40 في المائة من المساكن في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونشير إلى أن الأعمال العدائية المستمرة، التي امتدت إلى الضفة الغربية وسورية ولبنان، تنذر بخطر كبير على المنطقة وعلى السلم والأمن العالميين.

ويساورنا قلق مماثل إزاء تدمير الهياكل الأساسية العامة والممتلكات الخاصة، ليس في إسرائيل وغزة فحسب، بل كذلك في الضفة الغربية وسورية ولبنان. ووفقا للأمم المتحدة، فإن القصف المتواصل قد أصاب بشكل مباشر مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مثل المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة والملاجئ، وأدى إلى نزوح ما يقرب من 1.1 مليون مدني، بما في ذلك ما يقرب من 000 13 من موظفي الأونروا وموظفي الوكالات الإنسانية الأخرى. إننا نحزن على فقدان الأرواح البريئة ونرجو الشفاء العاجل لجميع المصابين في الحرب ونأمل أن يجد جميع النازحين في المناطق المتضررة مكانا آمنا للمأوى.

وإذ نشيد بالجهود الشخصية التي يبذلها الأمين العام وزعيما مصر والولايات المتحدة وحكومتاهما ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ وموظفوها في التفاوض على فتح معبر رفح الحدودي، فإننا نناشد حكومة إسرائيل السماح بإيصال المزيد من المعونة الإنسانية والإمدادات التي تمس الحاجة إليها، وخاصة الوقود، الذي تشتد الحاجة إليه لتشغيل المراكز الصحية ومحطات معالجة المياه في غزة. إننا ممتنون لمصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المعنية على إطلاق سراح الرهائن الأربعة، وللجنة الدولية للصليب الأحمر على تيسير العملية. وندعو حماس إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين لديها من دون أي شروط مسبقة.

كما ندعو جميع أطراف النزاع إلى الاعتراف بالتزاماتها القانونية غير القابلة للتفاوض بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وحماية أرواح المدنيين أينما كانوا وفي جميع الأوقات والامتناع عن شن هجمات على المرافق والبنية التحتية المدنية. ونعتقد أن على المجلس التزاما بمواصلة المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء على وجه السرعة بشأن مشروع قرار يعالج الأزمة العاجلة المستمرة في المنطقة، بما في ذلك الحالة الإنسانية الأليمة التي يواجهها الملايين.

وفي الختام، تعيد غانا تأكيد إيمانها بأن الطريق إلى السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يمر عبر حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود عام 1967 عن طريق التفاوض. ونحث جميع أصحاب المصلحة، وخاصة القادة السياسيين من كلا الجانبين، على الامتناع عن الأعمال التحريضية والخطاب التحريضي واتخاذ تدابير بناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة بغية معالجة المسائل المعلقة من خلال الحوار المباشر.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق رئاسة البرازيل لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم الهامة. ونشيد بقيادة البرازيل وبالطريقة التي توجه بها عملنا، لا سيما منذ اندلاع النزاع في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ونود أن نعرب في هذا اليوم 24 تشرين الأول/أكتوبر، يوم الأمم المتحدة، عن امتناننا للأمين العام، ومن خلاله، للعاملين في الأمم المتحدة على تفانيهم في خدمة منظمتنا. وتشهد رحلة الأمين العام إلى الشرق الأوسط قبل بضعة أيام على شجاعته ونزاهته في مواجهة الأزمة الصعبة التي يواجهها العالم.

نشكر مقدمَي الإحاطتين، السيد تور وينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، على أفكارهما الثاقبة وما قدماه من آخر المستجدات عن الحالة الراهنة في المنطقة.

ما فتئت الحالة في قطاع غزة مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، لا سيما منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنها أزمة إنسانية مستمرة منذ سنوات، أودت بحياة العديد من المدنيين الأبرياء. وتؤيد موزامبيق الجهود الجماعية التي يبذلها المجلس بهدف كفالة حماية المدنيين واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ثمة حاجة ملحة إلى فتح ممرات وصول المساعدات الإنسانية لضمان حصول من هم في أمس الحاجة على الإمدادات الأساسية مثل المياه والكهرباء والغذاء والدواء. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا إلى الطرفين لتخفيف حدة التوترات، ووقف إراقة الدماء، والكف عن شن الهجمات، وإيقاف المعاناة الإنسانية في الأراضي المحتلة بما في ذلك في قطاع غزة، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى المواطنين اليائسين فوراً ومن دون أي شروط.

وبينما تتكشّف المأساة الإنسانية في غزة أمام أعيننا، ندعو المجتمع الدولي إلى كفالة احترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها. ونؤكد من جديد أهمية حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية دائماً وفي كل مكان وفي الأوقات كافةً، وواجبنا الجماعي في هذا الصدد. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، من واجبنا ومسؤوليتنا أن نعمل معاً بطريقة موحدة وبصوت موحد لاحتواء النزاع وحله وإنهاء دورة العنف والحيلولة دون تصعيد إقليمي.

ونرى أنّ السلام ممكن دائماً إذا ساد الحوار بين الطرفين على أساس العدالة ومراعاة مبادئ تقرير المصير والاعتراف المتبادل. ونودّ أن نذكّر الأعضاء، مرةً أخرى، بأنّ ميثاق الأمم المتحدة يُلزم الطرفين، بل والمجتمع الدولي بأسره، بممارسة التسامح والعيش معاً في سلام وحسن جوار.

ونحث الطرفين على سلوك طريق الحوار، والعمل معاً بطريقة بناءة من أجل سلام دائم، واحترام مبادئ حل الدولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. بالنظر إلى تأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/15.